



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ٥ / شعبان / ١٤١٦ هـ
هجري، الموافق ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٥ ميلادية.

الجلد (٣٣)

العدد (٨)

الصفحة

- جدول الأعمال -

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :
- ١ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد سليمان السعد.
- ٢ - طلب معذرة مقدم من سماحة الشيخ عبدالباقى جمو.
- ٣ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد توفيق كرشان.
- ٤ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين.
- ٥ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبدالله النصور.
- ٦ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فواز الزعبي.
- ٧ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور هاشم الدباس.

مجلس النواب

٥٨

تدرس النظام الداخلي لمجلس النواب وأجد
صعوبة في الاستمرار في تحصيل التصاب،
أرفع الجلسة الى يوم الاربعاء القادم
وشكراً لكم.

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الأمة
رئيس مجلس النواب
حكم خـ
المهندس سعد هائل السرور

هذا من الأعمال

٥ - قرارات اللجنة القانونية :-

أ. إستكمال البحث في قرار اللجنة رقم (٥) تاريخ ١٦/٩/١٩٩٥ والمتضمن الاقتراح المتعلق بتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب.

(القرار موزع في الجلسة الخامسة).

ب. قرار اللجنة رقم (٣) تاريخ ٢٤/١٢/١٩٩٥ والمتضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٥، المعاد من مجلس الاعيان.

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

• عينت يوم

هكذا من الأشهر

هكذا من المثل

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم
الأربعاء الموافق ١٩٩٥/١٢/٢٧ ميلادي،
عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من الدورة
العادية الثالثة برئاسة معالي المهندس سعد
هايل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة
السيد حكيم بحير.

وتفبب بإجازة من الأعضاء:

١ - السيد سليمان السعد.

وتفبب بمعذرة من الأعضاء السادة:

١ - عبد الباقي جمو.

٢ - توفيق كريشان.

٣ - د. محمد عضوب الزين.

وتفبب عن الجلسة الأعضاء السادة:

١ - د. عبد الله التسور.

٢ - فواز الزعبي.

٣ - د. هاشم الدباس.

وحضر من الحكومة:-

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس
الوزراء ووزير الدفاع.

٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة:
نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم.

٣ - معالي الدكتور خالد الكركي: نائب
رئيس الوزراء ووزير الإعلام.

٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير
الشباب.

٥ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير
البريد والاتصالات.

٦ - معالي السيد جمال الخريشا: وزير
الدولة.

٨ - معالي المهندس علي أبو الراغب:
وزير الصناعة والتجارة.

٩ - معالي الدكتور صالح إرشدات: وزير
المياه والري.

١٠ - معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير
الصحة.

١١ - معالي السيد سلامه حماد: وزير
الداخلية.

١٢ - معالي الدكتور ريماء خلف الهيددي:
وزير التخطيط.

١٣ - معالي السيد عادل القضاة: وزير
التموين.

١٤ - معالي المهندس منصور بن طريف:
وزير الزراعة.



معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

التصائب قانوني أعلن بدء الجلسة السيد
الأمين العام جدول الأعمال.

السيد الأمين العام:

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: يعفى؟ يعفى.

السيد الأمين العام:

٢ - تلاوة الإجازات والإعذارات.

١ - طلب معذرة مقدم من سماحة
الشيخ عبد الباقي جمو المحترم.

٢ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد
توفيق كريشان المحترم.

٣ - طلب إجازة مقدم من سعادة السيد

١٥ - معالي الدكتور راتب السعود: وزير
التعليم العالي.

١٦ - معالي السيد هشام التل: وزير
العدل.

١٧ - معالي الدكتور عبد المجيد العزام:
وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

١٨ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر: وزير
العدل.

١٩ - معالي المهندس سمير الحباشنة:
وزير الثقافة.

٢٠ - معالي الدكتور محمد أبو عليم:
وزير الدولة.

٢١ - معالي الدكتور محي الدين توفيق:
وزير التنمية الإدارية.

٢٢ - معالي السيد عبد الاله الخطيب:
وزير السياحة والآثار.

٢٣ - معالي السيدة سلوى المصري: وزير
التنمية الإجتماعية.

وحضر من الأمانة العامة:

١ - السيد لدير غطيات.

٢ - السيد علي الحسيان.

٣ - السيد محمد الرديني.

٤ - السيد هسان النجدادي.

هكذا من الأشغال

٤ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين المحترم.

٥ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبد الله النور المحترم.

٦ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فواز الزهبي المحترم.

٧ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور هاشم الدباس المحترم.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إجازة ومعذرة السادة النواب؟

الجميع: موافقة.

معالي رئيس المجلس : الزملاء الأفاضل على بند ما يستجد من أعمال لدى عدد يتجاوز العشرة زملاء طلبوا الحديث بما يستجد من أعمال ويتمدر بأي شكل من الأشكال أن يمكن لهذا العدد أن يتحدث في جلسة واحدة، سأتلوا الأسماء لكنني حسب الفترة التي يتكلم بها كل زميل سأسمح ما بين (٤-٥) زملاء بالحديث وأرجو أن يتناول الزملاء المواضيع بمنتهى الإيجاز لاستطيع إعطاء الفرصة لأكثر عدد ممكن.

الزملاء الذين طلبوا الحديث هم التالية أسمائهم:-

الزميل حاتم الغزاوي، لطلال عبيدات، بسام العموش، محمد الحاج، عبد الكريم الدغمي، عبد الرحيم جكور، توجان فيصل، لويه عمارين، فرح الزيتوني، عبد الله أخوار رشيد، جابر زملاء.

إذا التزموا الزملاء دقيقتين دقيقتين لكل واحد يمكن أن يتحدثوا العشرة الحقيقية لكن إذا كان الوقت أكثر من هذا بكثير من المعتد إني أعطي فرصة للجميع والأستاذ ضيف الله المومني ذكرني الآن أنه طلب الحديث فأرجو الإيجاز إذا أمكن باقضي درجة من الإيجاز حتى نمطي الفرصة لأكثر عدد من الزملاء.

الأستاذ حاتم الغزاوي تفضل.

السيد حاتم الغزاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، حضرات السادة النواب

لا يخفى عليكم ما وصل اليه قطاع الزراعة والمزارعين من سوء حال، ألقى بضلاله على القطاعات المختلفة الأخرى، الأمر الذي أصبح معه العمل الزراعي عبثاً على أصحابه، والخشية أن يهجر هذا القطاع أصحابه، فمواسمهم تسوء عاماً بعد عام ومدخراتهم - إن وجدت - وهي ليست موجودة - قد نفذت، ومبعث القلق أن يصبح الوطن مستورداً للمنتوجات الزراعية وكان مصدراً كبيراً لها، مع ما يمس هذا الوضع من غلاء سيكون فاحشاً يئن من غلوائه المقندرون.

معالي الرئيس، الزملاء النواب.

اسوق هذه المقدمة - والزملاء إخوانكم - توطئة للحديث في أمور كثيرة اختصر منها في هذا المقام على ما يلي:

١ - تم مؤخراً السماح باستيراد الموز،

٢ - تعلمون أن بلادنا تشهد موسم الحمضيات هذه الأيام، وحيث قد أكرمنا المولى عز وجل بموسم جيد، وحيث تعلمون كذلك مدى جودة بضاعتنا المحلية ويشهد بذلك تصديرها للأسواق المجاورة، فإنه يحدونا الأمل أن تخلق حدودنا بوجه استيراد هذا الصنف انهماكاً برفع مستوى الزراعة والمزارعين الذين ينتظرون هذا الموسم بفارغ الصبر عليهم يعرضون بعض خسارتهم في الأصناف الأخرى التي تكفي زيادة واحدة سريعة لاسواق الجملة المركزية للوقوف على مدى تدني أسعارها.

٣ - أما المثال الذي ما كنت انوي الحديث فيه، لولا أنني أرغب في إزجاء الشكر لأصحابه، فهو قيام مؤسسة الإقراض الزراعي بربط المقترضين منها من المزارعين بشيكات إضافية تأمين للدين رغم قيامها بتقديم كافة الضمانات حسب القانون، وحيث قد بادر معالي وزير الزراعة وعطوفة مدير عام مؤسسة الأقرض الزراعي بمعالجة هذا الوضع الخطائيء فإني أشكرهم على سرعة استجابتهم، إلا أنني يحدوني والمزارعين الأمل أن تنسحب هذه الاستجابة على الشيكات المقدمة قبل تاريخ استجابتهم في ١٧ / ١٢ / ١٩٩٥ بل وأقول أن أمل المزارعين في حكومتهم الرشيدة أن تعمل على معالجة ديون المزارعين بما يكفل التخفيف منها أو الغائها.

هذه المادة التي عرفت تاريخاً في هذا البلد بتوازن العرض والطلب بخصوصها، وقع المواطنون بانتاج المزروع منها، ولم تقر الحكومة قبلاً بضرورة استيرادها، وفوجئنا هذا العام بالسماح للشركات من القطاع الخاص باستيرادها، حيث دخل البلاد اعتباراً من تاريخ ١٩٩٥/١١/١ ولغاية ١٩٩٥/١٢/٢٠ كمية ١٢٠٠ طن من النوع الذي ندعوه بالصومالي، وتفيد معلوماتي أن هذه الكمية لم تسوق للآن وأن الإقبال عليها ليس منقطع النظير حتى يكون آخر استيرادها أمراً مبرراً. والمؤسف بالأمر أن ما تحقق عليها من رسوم وضرائب قد دفعت من عين المال، أي موز بدلاً من النقود. ولقد ظنني أن دفع الرسوم من عين المال الذي يجيزه قانون الجمارك يكون عادة في سلع المعجز حتى يتحقق الغرض من الاستيراد في بعض السلع وهو وقف الارتفاع الفاحش في أسعارها.

والسؤال المطروح هو: ما هو الأسلوب الذي أعيد به بيع هذه السلعة الرسم وبكم بيعت ولمن؟ حيث أننا نعتقد أن الأشخاص مشترقيها الجدد لا يعدوا كونهم أشخاص مستورديها ولكن أسعار زهيدة حيث من المعلوم أن هذه المادة لا تحتمل التخزين، وأكثر ما نخشاه أن يتكرر استعمال هذا الأسلوب في مختلف أصناف الخضروات والفواكه وفي هذا ما فيه من تحايل على القانون بما يفوت على صندوق الخزينة من رسوم وعائدات.

معالي الرئيس، حضرات النواب الكرام
هذا غيض من فيض، أرجاع المزارعين
إتكم إياها، وأنتم ممثلو الوطن وحاملوا
همومه، وأما الحكومة الرشيدة وعلى رأسها
سيادة الشريف زيد بن شاكراً فالمزارعين
أبناءؤهم ولا تغمض للوالد عين وأبناءؤهم
يعانون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
معالي رئيس المجلس، وعليكم السلام،
الأستاذ طلال عبيدات.

السيد طلال عبيدات:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، الزملاء النواب.

قامت الحكومة ممثلة بمؤسسة الاقراض
الزراعي باقراض مزارعي الزيتون وغيرهم من
المزارعين المتضررين قروضاً تشجيعية نتيجة
للأضرار التي لحقت بأنماجهم عام ١٩٩٢
بسبب تساقط الثلوج وقد وضعت المؤسسة
فترة سماح لمدة عامين من تاريخ صرف
القروض وأربع سنوات لتسديد هذه
القروض.

أني أطالب الحكومة بتسديد فترة
السماح وإعادة جدول القروض لمدة أطول
وأقترح أن تكون فترة السماح خمس
سنوات، تبدأ مرحلة تسديد القروض بعدها
وتكون لمدة ست سنوات أخرى وذلك،
بسبب أن أشجار الزيتون المتضررة بطيئة

النمو مما يستدعي أن تأخذ وقتاً أطول لتعطي
إنتاجاً بالمستوى التجاري إضافة الى سنوات
الجفاف التي مرت بالمملكة والتي أثرت
على المواسم الزراعية وتدني نسبة الإنتاج.
كما أطالب بأن تعتمد فترة الإعفاء من
الفوائد المترتبة على هذه القروض أثناء مدة
السماح ومدة تسديد القروض، أي أن تكون
هذه القروض بدون فائدة بشكل مطلق وليس
بشكل محدود كما هي الآن.

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس : شكراً أخي
طلال ، الدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء
المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله

اسمحوا لي أن أتحدث في موضوع
الأسعار الذي تحدث فيه أكثر من زميل
ولكننا لم نجد تجارباً بطيئة أو سريعة حتى
الآن، فما زالت الأسعار ترتفع حيث مسّت
عدداً كبيراً من السلع بلغت من حيث العدد
هذا العام حوالي مائة وخمسة سلع منها
الحليب والبيض واللحوم والقهوة والورق
الصحي وحفاظ الأطفال، ناهيك عن الدواء
أنه غالٍ ومفقود حيث يلمس ذلك مراجعوا
المستشفيات الحكومية والعسكرية.

ولقد بادرت جمعية حماية المستهلك
الى قرع الجرس مشكورة ودعت الى مقاطعة
القهوة، وكنت أتمنى أن تكون المبادرة من
الحكومة فما الذي يمنع أن نسمع في نشرة
الأخبار المسائية أن مجلس الوزراء أجمع
لندرس الأسعار وقرر تخفيض العديد منها
وعندها فيما أعتقد سيفتق الناس للحكومة
على الأداء الوطني الذي تلمسه البطون
الجائمة ويلمسه الفقراء وأغلب الأردنيين
فقراء وإذا كان مجلس الوزراء لا يستطيع
حماية المستهلك فليعلن سياسات اقتصادية
سواء أكانت مقاطعة جزئية أو كلية أو سلعة.

أن بلدنا يسير نحو اقتصاد السوق
ونخشى أن تتسع دائرة تعويم الأسعار التي
ستؤدي في الغالب الى إرتفاعها.

أن المواطن الأردني يشكو بأدب
وبطرق قانونية وها هو يكلفنا نحن ممثليه أن
نجهز باسمه ونبلغ صوته، لقد يمس المواطن
من تخفيض الأسعار فيبدأ يسزل عن الزيادة
في الرواتب لعلها تقضي جزءاً من النفقات
التي أرتفعت أسعارها.

وأني أحب أن ألفت النظر أن المواطنين
ليسوا جميعاً ممن يحمل في القطاع العام
وبالتالي ليسوا جميعاً ممن ستالهم الزيادة
وأنتم تعلمون (ويعلم معالي وزير العمل) ما
في القطاع الخاص من ظلم وجور واستغلال
ناهيك عن المنافسة من العمالة الوافدة التي لا
يستطيع الأردني مجاراتها لاسباب كثيرة.

أني أرى ظهور جمعية حماية المستهلك
وغياب الحكومة ممثلة بوزارة التموين هو
نوع من الخلل الذي لا بد من معالجته
وأكرر أقترح على مجلس الوزراء أن
يجتمع اجتماعاً طارئاً لبحث هذه المسألة
وأتمنى على الحكومة أن تسارع الى إحضار
قانون منع الاحتكار حيث لا يزال الجشع من
التجار يلعب في هذه الأيام كما يحلو له.

أني أتمنى أن لا إهمال كلمتي هذه وأني
على ثقة أن سيادة الشريف سيبادر الى
التجاوب معها وأعتقد أن فرصة كبيرة أمام
الحكومة ليذكرها الناس بالخير عن طريق
اهتمامها بقوت الفقراء وقوت عيالهم.

أن الناس في ضنك وعيش صعب وعلى
الذين أقسموا أن يخدموا الأمة أن يبادروا الى
خدمة الشعب والتحرك لاجلهم وفي الختام
فأني أشكر جمعية حماية المستهلك وأدعو
المجلس الكريم والحكومة الى التجاوب مع
دعوة الجمعية لمقاطعة القهوة لعل ذلك
يساهم في تخفيض سعرها وبالتالي سعر سلع
أخرى فهي التجربة الأولى، وأعتقد أن هذا
العمل سيساهم في رفع السوية الاقتصادية
للمواطن حيث أن مجموع التخفيضات على
السلع سيكون بمثابة زيادة ترسلها الى رواتب
الناس في هذا البلد الطيب وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لك،
الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس:

لقد سمحت الحكومة للقاديين من الضفة الغربية بأدخال ثلاث تنكات من زيت الزيتون وفوجيء القادمون عن طريق جسر الشيخ حسين بمنعهم وبمصادرة ما يحملون من هذه المادة وعندما تساءلوا عن سر ذلك وبعد إعلان الحكومة بالموافقة كان الجواب أن السماح مقتصر على ما يدخل عن طريق جسر الملك حسين فقط ولقد راجعني مواطنون كثيرون أحضر معظمهم تنكة أو تنكين وتمت مصادرتها وما زالت محجوزة في جمرک عمان، أن موقف الحكومة حول مسألة زيت الزيتون في منع إدخال الهدايا والأمانات غير مفهوم وغير مبرر لقد تعود المواطنون الأردنيون الأردنيون المالكون لأراضي في الضفة أن يأكلوا من ثمار ما زرعوا أو زرع آبائهم وهناك من عرفوا في كل منطقة يجمعون هذه الأمانات ويحصلون على شهادة منشأ ويحصلون على تصاريح إدخال من وزارة الزراعة ويقومون بإيصالها إلى أصحابها في الأردن مقابل دينار أو دينارين للتكسة ويمكن للحكومة أن تحدد كمية الزيت الممنوع من هذا الطريق مع توزيع الكمية على مناطق الضفة، أرجو أن لا يخطر ببال أحد أن القضية تجارية فأسعار زيت الزيتون في الضفة أعلى من سعره في

الأردن ولكن صاحب الأمانة لا يستطيع بيعها هناك لأسباب اعتبارية فليس من المعقول أن يرسل إلى أبيه أو أمه أو أخيه أن يبيع حصته أو هديته ويرسل له ثمنها نقداً، وإذا قيل أن هذا يؤثر على المزارع الأردني فأنتي تساءل لماذا أغرقت وزارة التموين السوق المحلي بالزيت التونسي الذي قامت بتخفيض أسعاره قبل الموسم الحالي.

معالي الرئيس أنني أطالب الحكومة أولاً: أن تفرج عن الزيت الذي صادرت، وتعيده إلى أصحابه وعدم التفريق بين الهدايا القادمة عن طريق أي من المعبرين جسر الملك الحسين أو جسر الشيخ حسين.

ثانياً: أن تسمح بإدخال كميات محددة بواسطة الشاحنات التي تحمل الهدايا والأمانات للمواطنين وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لك، الأستاذ عبد الكريم الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

كانت الحكومة قد سمحت لحاملي بطاقات الإعلاف من مربي الأغنام في الريف والبادية بسيارات تحمل أرقام ليست أردنية وذلك بتصريح من قيادة شرطة البادية وفي الأونة الأخيرة أعطيت هذه السيارات تصاريح إلى نهاية عام ١٩٩٥ ونحن في تصاريح نهاية عام ١٩٩٥ ونحن في أيامه الأخيرة، فأريد أن أستفسر عن نية الحكومة

بعد ذلك هل ستجدد هذه التصاريح بعد

١٩٩٥/١٢/٣١ أم سيكون هناك حل متاملاً أن تجدد هذه التصاريح أو يصبح هناك حل لهذه السيارات التي لا تخفي عنها لأصحاب المواشي وللمربي الأغنام، أرجو أن أسمع جواباً من الحكومة حول هذه النقطة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لك، الزملاء تكلم خمسة من الزملاء بقي لدي سبعة من الزملاء طالبين الحديث سأعطي جزء من السبعة في هذه الجلسة لكن أرجو أو يعلزني البقية لتأجيلهم للجلسة القادمة، إنما الزملاء الذين سأعطيهم الدور أرجو أن يتكلموا بمتنهي الإيجاز سأعطي الأستاذ عبد الرحيم عكور والسيدة توجان فيصل وأرجو من الزملاء الآخرين أن يعلزوني للجلسة القادمة، الأستاذ عبد الرحيم عكور تفضل.

السيد عبد الرحيم عكور:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله

أرجو أن أنقل للحكومة الكريمة شكوى مجموعة من أبناء هذه البلد العزيز والدين عملوا تجاراً في الكويت وعليهم ديون لتجار كويتيين.

وبعد إحتلال الكويت وضعت محلاتهم بيد الجيش العراقي وفوجئوا قبل أشهر أن شركات كويتية أقامت عليهم دعاوى في الكويت ونفذت المحاكم الأردنية هذه الدعاوى فحجزت على بيوتهم وأعلتها للمزاد وهذا يلحق الضرر بهؤلاء المواطنين مرتين الأولى أنهم لم يتمكنوا بعد إسترداد أموالهم، والثانية خسارة بيوتهم التي تعتبر مأوى أبنائهم وأسرهم.

نرجو من الحكومة الكريمة النظر لهذا الموضوع بمتنهي الجدية والإسهام في حل مشكلتهم بطريقة تضمن لهم حقوقهم ولا تلقي بهم خارج بيوتهم.

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل: قبل أسبوعين من إعتقال النقيب المهندس ليث شبيلات تم استدعاء السيد عبد الرحمن القطارنه وهو عضو الهيئة الإدارية في جمعية مناهضة الصهيونية تم استدعاؤه إلى المخابرات وأبلغ أن هناك نية لاعتقال ليث وأعتقال ناهض حتر والدكتور محمد نائل عبيدات والدكتور نامق التل وأيضاً أرسلت إليهم رسائل من خلال أطراف ثالثة تقول أنه سيتم إعتقاله وأن لم يتوقفوا عن نشاطهم، وكانت الرسالة تقول

سيضربوا حتى التكسير ثم يخلى سبيلهم وكان ممكن أن يشك في فحوى هذه الرسائل لولا أنه تم استدعاء السيد القطارنه نفسه وقبل أسبوعين من حادثة اعتقال ليث إشبيلات وأبلغ الرسالة المشابهة وأعتقد أن هذا يدخل ضمن التعذيب النفسي والضغط غير المشروع من قبل جهاز المفترض أنه أممي يحافظ على الأمن ولا يقلقه وأيضاً بعد اعتقال المهندس ليث شبيلات تم اعتراض السيد القطارنه أمام مركز الجمعية ومن قبل خمسة من أفراد الأمن بالزعي المدني وتم تفتيش سيارته وسؤل في أية غرفة في مكتب لا يوجد مقر للجمعية فمثل هذه الأسئلة الحقيقة (في أية غرفة) ما في فرق الغرفة اليمنى أو الغرفة الشمال، يعرفون وقد فتشوا المكتب بكامله يوم اعتقال المهندس ليث فمثل هذه الأسئلة والمضايقات لا تليق بأجهزة أمنية، وبعد هذا التفتيش سؤل من موجود في الداخل قيل لهم موظف الجمعية، عماد خانم فقال لهم لا يملك سيارة وأعتقد أن هذا جهاز أمين بإمكانه أن يعرف سيارة كائن من كان عن طريق دائرة السير فمثل هذا الأداء حقيقة هذا الإنفاق غير المبرر خمسة على حساب الدولة ليمارسوا هذه التصرفات التي لا تليق بأولاد صغار حقيقة، ليت هكذا تعمل الأجهزة الأمنية،

هكذا من الأشغال

يجب أن يشكر لانه فعلاً ذهب إلى الأغلبية الصامتة وأخذ رأييه وأحضره إلى الدولة لا أن يحتفل، فأعتقد هذه الممارسات أولاً فيها تناقض المعلن خطائياً ورسمياً غير الممارس حقيقة ثم هنالك نوع من التدني الحقيقة، يعني الوضع أصبح كوميدي أن نرى خمسة يفتشوا في سيارة ويخرجوا يسألوا أسئلة بدوية يعني حركات لنقل فيها شيء لا يليق بأي جهاز رسمي.

أمل أن تتوقف الدولة عن مثل هذه الممارسات.

معالي رئيس المجلس: بقي لدي الزملاء ضيف الله المومني، نزيه عمارين، فرح الرضي، عبد الله أخو ارشيدة، جميل الحشوش.

أرجو أن يعدروني للجلسة القادمة السيد الأمين العام نعود لجدول الأعمال.

السيد الأمين العام:

٣ - الردود على الأسئلة:-

١. كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم (١٦٧١) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٨، جواباً على السؤال رقم (٢٢٨) المقدم من سعادة النائب المهندس حماد أبو جاموس.

مجلس النواب

الرقم ١٨٨٩/٢٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/٨/٢٠

معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية

أبحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٢٢٨) تاريخ ١٩٩٥/٨/٨ والمقدم من سعادة النائب المهندس حماد أبو جاموس.

أرجو الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الإحترام

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الأسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير الطاقة للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: كنا قد طلبنا بموجب كتابنا المرفق صورة عنه بخصوص إنارة منطقة القادسية والذين يعانون من عدم وجود الأعمدة الكهربائية وحيث أنه قد مضى مدة طويلة بدون اتخاذ كما اعلنا ممثلو السكان المعنيين.

فأرجو إعلامنا اجراءاتكم المتخذة على

وبانتظار إجرائكم أرجو قبول فائق
الإحترام.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

حماد أبو جاموس

مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الإقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الإقتراح برغبة

التالي على المجلس الموقر:

نص الإقتراح: تعاني منطقة القادسية في

حي المشيرة/ منطقة ماركا الشمالية والواقعة
جنوب جبل فيصل غرب شركة المنظفات
الكيمياوية يعانون من عدم إنارة الشارع
الرئيسي لعدم وجود أعمدة كهربائية.

نرجو من وزير الطاقة إتخاذ الإجراءات
السريعة مع ذوي العلاقة بخصوص مشروع
كهربة الريف أو شركة الكهرباء وإنارة تلك
المنطقة وشكراً.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

حماد أبو جاموس

سلطة الكهرباء الاردنية مشروع كهربة الريف

الرقم: ١٦٧١/١/٣/١٩٩٥
التاريخ: ١٩٩٥/٨/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: - اوصول التيار الكهربائي لمنطقة القادسية
/ حي المشيرة / ماركا الشمالية -

اشارة الى كتاب محاليتكم رقم ١٨٨٩/٢٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٠ والمنضمين المسؤال رقم
(٢٢٨) تاريخ ١٩٩٥/٨/٨ والمقدم من سعادة النائب حماد ابو جاموس بخصوص منطقة القادسية / حي
المشيرة / ماركا الشمالية .

ارد اعلام محاليتكم انه بعد الكشف الميداني على المنطقة المذكورة اعلاه تبين لنا بأنه لا يوجد في هذه
المنطقة تجمع سكني يحتاج الى اوصول التيار الكهربائي، والمطلوب هو انارة الشارع الذي يخدم السكان
فقط، لذا فإن المطلوب لهذه المنطقة هو ضمن اختصاص امانة عمان الكبرى وشركة الكهرباء الاردنية.
لانطلاعتكم والعلم لدافاً.

واقبالوا الاحترام

وزير الطاقة والشؤون المعدنية
رئيس مجلس ادارة سلطة الكهرباء الاردنية

سميح طالب دروزة

هذا من الشاغل

معالي رئيس المجلس: الأستاذ حماد أبو جاموس.

المهندس حماد أبو جاموس: شكراً معالي الرئيس.

وبعد فنشكر معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية على إجابته غير المقتنة موضحين بأننا ندرك أن إنارة الشوارع الرئيسية داخل حدود العاصمة هو جهد مشترك ما بينها وبين شركة الكهرباء الأردنية، ولكننا عندما فشلنا مع أمانة عمان وشركة الكهرباء لانارة الشارع الرئيسي في حي القادسية اضطررنا لمخاطبة الوزارة المعنية وهي وزارة الطاقة لبحث شركة الكهرباء للقيام بما هو مطلوب منها؛ وإذا كانت وزارة الطاقة لاعلاقة لها بشركة الكهرباء فما هي الوزارة المعنية؟؟ كنا نطمح من وزارة الطاقة أن تتخذ الإجراءات الناجمة والسرعة مع شركة الكهرباء لتركيب الأعمدة اللازمة وإنارة الشارع الرئيسي لذلك الحي والذي يزيد عدد سكانه عن ١٠٠ بيت، وأما أمانة عمان وخدماتها للمناطق الشمسية فالحديث يطول حولها وهذا ليس مكانه؛ وختاماً نرجو من وزارة الطاقة حل هذه المشكلة التي لا زالت قائمة ويانتظار إجراءاتها المشجرة فلها منا الصبر وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: معالي الدكتور محمد أبو عليم.

معالي وزير الدولة: الحقيقة معالي وزير

الطاقة لم تسمح له ظروف صحية بالحضور وأوصاني أن أساعد في الجواب على هذا السؤال.

كهربة الريف تنير أحياء مناطق ريفية وتجمعات سكانية من عشر بيوت إلى عشرين بيت، المطلوب في سؤال سعادة الأخ حماد هو إنارة شارع وهذا الشارع ضمن تنظيم أمانة عمان الكبرى فلذلك كهربة عمان المسؤولة عنها شركة كهرباء عمان وأمانة عمان الكبرى هي المسؤولة عن الموضوع وليس وزارة الطاقة يعني وزارة الطاقة هي المسؤولة عن هذا، ومشروع كهربة الريف مسؤول عن التجمعات السكانية الموجودة في القرى والمدن خارج التنظيم، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٢. كتاب معالي رئيس الوزراء بالوكالة رقم (٨٨٢٣) تاريخ ١٠/١/١٩٩٥، جواباً على السؤال رقم (٢٠٢) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي.

مجلس النواب

الرقم ١٧١٦/٢٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/٧/٢٩

سيادة رئيس الوزراء الألفم

أبث لسيادتكم صورة عن السؤال

رقم (٢٠٢) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٤ المقدم من

سعادة النائب السيد بدر الرياطي.

أرجو التكرم بالاطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية.

وأقبلوا الإحترام....

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

مجلس النواب

التاريخ ١١ صفر ١٤١٦ هـ

الموافق ٩ تموز ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الأسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى الحكومة للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال:

١ - ما تعريف شاطئ المدينة؟؟ ما هي

حدود الشاطئ الشمالي وشاطئ المدينة

الشرقي في العقبة؟؟ من هو المالك لهذا

الشاطئ؟؟

٢ - ما هي المسافة التي يجب أن تفصل ما بين حد الماء وحدود البناء المقام بمحاذاة الشاطئ تنظيمياً؟؟

٣ - هل يجوز للفنادق السياحية والمقاهي الشعبية تسييج وحيازة الشاطئ التي تقع أمامها؟؟

٤ - هل من حق الفندق إغلاق الشاطئ وتقاضي رسوم دخول من المواطنين؟؟

٥ - هل يجوز للفنادق الخاصة إقامة مرانيء وإنشاء أرصفة داخل الميناء؟؟ وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

بدر صالح الرياطي

نائب محافظتي معان والعقبة

رئاسة الوزراء

١٨٨٢٢

الرقم
التاريخ
الموافق ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٧١٦/١٦/٣ تاريخ
ومرفقه السؤال رقم (٢٠٢) المقدم من سعادة
النائب بدر الرياطي بخصوص شاطئ مدينة العقبة .
ارفق اليكم طيبا صوره عن كتاب معالي رئيس سلطة اقليم
العقبة رقم ٤٥٢٦/٧٥/٣ تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٣ الذي استطلعت رايه
حول الموضوع للعلم بمضمونه .
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء بالوكالة

نسخه / الى معالي رئيس سلطة اقليم العقبة

هكذا من الأشهر

سلطة اقليم العقبة

الرقم ٤٥٢٦/٧٥/٣

التاريخ ٢٨ / ربيع الثاني / ١٤١٦ هـ

الموافق ١٩٩٥ / ٩ / ٢٣ م

سيادة رئيس الوزراء الأفخم

أرجو أن أشير الى كتاب سيادتكم رقم
٦٩١٨/٤/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٥/٨/٥
المتضمن السؤال رقم (٢٠٢) المقدم من
سعادة النائب بدر الرياطي حول الشاطئ
ميناء سيادتكم ما يلي:

١ - الشاطئ :- هو الجزء من اليابسة
(الأراضي) الذي يحاذي مياه البحر ويتصل
بها .

- حدود الشاطئ الشمالي :- تبدأ من
الحدود الشاطئية الدولية للمملكة الأردنية
الهاشمية شمال خليج العقبة وتنتهي الى الحد
الجنوبي الى نادي اليخوت الملكي؛ أما
الحدود المتعارف عليها للشاطئ الشمالي
فهي تبدأ من الحد الشرقي لفندق العقبة
ولغاية نادي اليخوت وتنحصر بشارع الملك
حسين (شارع الكورنيش سابقاً) وتضم
الشاطئ العام وأراضي مملوكة .

- شاطئ المدينة الشرقي :- ويبدأ من
الحد الجنوبي لنادي اليخوت والزوارق
الملكية الى الحدود الشمالية لميناء العقبة .

- إن الأراضي المحاذية للبحر هي ملك
لخزينة المملكة الأردنية .

٢ - المسافة التي تفصل حدود البناء
وحود الماء: هي الارتداد المقرر للبناء عن
القطعة يضاف اليه المسافة الشاطئية التي
تفصل حدود القطعة عن مياه البحر،
والإرتدادات للبناء في غالبيتها ١٥ متر عن
حدود القطعة المملوكة عدا الشاطئ
الأوسط فتراوح ما بين (٣) أمتار وتصل الى
(١٥) متر حسب مساحات القطع المملوكة
وأبعادها .

٣ - الشاطئ العام ملك الدولة ولها أن
تتصرف به بالطريقة التي تراها مناسبة .

٤ - ليس للفنادق حق في غير ما
يملكه، وإنما يحق للفندق أن يقوم بعمل
حاجز يحيط بحدود ملكيته بفتحه أو يخلقه
متى يشاء .

٥ - ان الشاطئ وبعمق ١٥ م من
أعلى منسوب المد المائي هو ملك عام
للدولة ولا يجوز اقامة أي منشآت
للأشخاص أو الفنادق عليه أما الممرات
المقامة أمام الفنادق لأغراض رياضية فهي تتم
بعد أخذ موافقة الجهات المختصة من خلال
عقود إيجار ضمن شروط قانونية .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام.
د. فايز الخصاونه
رئيس السلطة
معالي رئيس المجلس: الأستاذ بدر
الرياضي.

السيد بدر الرياضي: أشكر لمعالي نائب
رئيس الوزراء ولرئيس سلطة إقليم العقبة
الإجابة على سؤالي رقم ٢٠٢ تاريخ
١٩٩٥/٧/٩ ولاني وقد إطلعت على الإجابة
اللكية أود أن يشاركني الجميع وزراء ونوابا
في الإطلاع على الأسئلة والإجابة لأتساءل
من جديد.

إذا كانت الإرتدادات عن حدود البحر
هي من ٢٥ - ٣٠ متراً للشاطيء الشمالي
ومن ١٨ - ٣٠ متراً للشاطيء الشرقي و ٢٠
متراً للشاطيء الجنوبي، وما دامت الأراضي
المحاذية للبحر حق للدولة وملك لخزينة
المملكة الأردنية.

وما دامت الفنادق السياحية والمقاهي
الشعبية ليس من حقها تسييج وحيازة
الشواطيء التي تقع أمامها.

فلماذا تتجاوز هذه الفنادق حدودها
وتستطيع الحمى وتعدي على حقوق
الآخرين؟

لماذا تقوم بعض الفنادق الأكوامارينا

(١) والهولندي إن بإغلاق الشاطيء على
المواطنين ولا تسمح بدخوله إلا بعد دفع
الرسوم التي تقررها إدارة الفندق والتي
تتراوح بين دينارين وستة دنانير؟

ولماذا يقوم فندق الأكوامارينا (١)
بإنشاء وصيف داخل البحر؟ مدعياً صاحبه أنه
فوق المسؤولية وأن معه كتاباً من أعلى سلطة
في هذا البلد؟

تجاوزات كثيرة لا يسمح بها القانون
مضى عليها سنوات عدة !!

ترى لو قام بها مواطن من عامة
المواطنين الذي حيل بينهم وبين هذه
الشواطيء النظيفة وحكم عليهم بالترحال إلى
الشاطيء الجنوبي الذي لا يصلح للسباحة ما
مصيبه؟؟ أملنا كبيراً أن لا يصبح هذا
الشاطيء أقطاعات لبعض المتنفذين أو من
يزعمون أنهم كذلك.

وأن يعود الحق لأصحابه ويؤذن لبقية
المواطنين بإرتياده وفق أسس ومعايير تضمن
سلامة الجميع ويراعي فيها الآداب العامة
وتعكس أصالتنا وكرم ضيافتنا والحفاظ على
كرامتنا.

وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لك،

٣ . كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم
(١٠٦١٨) تاريخ ١٩٩٥/١١/٣٠، جواباً
على السؤال رقم (٢٢٥) المقدم من سعادة
النائب الدكتور بسام العموش.

مجلس النواب

الرقم ١٨٨٦/٢٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/٨/٢٠

سيادة رئيس الوزراء الأفخم

ابعث لسيادتكم صورة عن السؤال رقم
(٢٢٥) تاريخ ١٩٩٥/٨/٨ والمقدم من
سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

أرجو التكرم بالإطلاع والإجابة عليه
ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الإحترام

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

التاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠

الموافق ٢/ ربيع أول/ ١٤١٦هـ

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الأسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى
الحكومة للإجابة عنه خلال المدة المحددة
في النظام الداخلي.

نص السؤال: مضى على مهرجان جرش
عدد من السنوات رغم الانتقادات العديدة
التي وجهت إليه ومن جهات مختلفة
ولاعتبارات متباينة، أرجو بيان حجم الإنفاق
المالي الذي تم على هذا المهرجان من خزينة
الدولة وما هي الجدوى التي تستند إليها
الحكومة من إصرارها على هذا المهرجان؟
مع بيان الأثر الأخلاقي الذي يخلفه ذلك
المهرجان على أبناء الشعب؟

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

د. بسام العموش

رئاسة الوزراء

الرقم
التاريخ
الموافق ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٨٨٦/٢٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٠ ومرفقه السؤال رقم (٢٢٥) تاريخ ١٩٩٥/٨/٨ والمقدم من معادة النائب الدكتور بسام العموش.

ارفق اليكم طيا صورة عن كتاب معالي وزير الثقافة رقم ت ١٠٩/٥٦٧٩/٥ تاريخ ١٩٩٥/١١/٢٠ الذي استطلعت رايه حول الموضوع للعلم بضمونه.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء
٩٤

نسخة/ الى معالي وزير الثقافة

هكذا من الأشهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الثقافة

عمان

نسخة/ ٥٠١٩٩/٥/١٩
التاريخ
الموافق ١٩٩٥/١١/٩

سيادة رئيس لايسولرام الألف

تحية طيبة وبعد.

لها الإشارة الى كتاب سيادتكم رقم ٧٦٨٦/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٥/٨/٣١ ومرفقه كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٨٨٦/٢٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٠ ومرفقه السؤال رقم (٢٢٥) المقدم من معادة النائب الدكتور بسام العموش حول مهرجان جرش.

أرجو ان ارفق لسيادتكم صورة من رد حطوفه مدير عام مهرجان جرش للثقافة والفنون بكتابه رقم ١٩٩٥/١١/١٥ والذي يبين فيه بأن مهرجان جرش مؤسسة ثقافية اهلية تعتمد على تمويلها على مساهماتها الذاتية ولا تتكلف خزينة الدولة أية لمكات مالية.

وتكشأوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

وزير الثقافة
المهندس سمير الحباشنة

مهرجان جرش
للثقافة والفنون

الرقم: ٩٩٦/٧/١٠
التاريخ: ١٩٩٥/١١/١٥

معالي وزير الثقافة الكرم،

تحية واحتراماً وبعد ...

في الإشارة إلى كتابكم رقم ٥٥٤١/٥/١٠٩ تاريخ ١٩٩٥/١١/١٢، أرجو إعلامكم أن مهرجان جرش للثقافة والفنون مؤسسة أهلية تعتمد في تمويلها على مصادرها الذاتية ولا تتكلف خزينة الدولة أية نفقات مالية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

اتهم مصادره
المدبر العام

معالي رئيس المجلس: الأستاذ بسام العموش.

الدكتور بسام العموش: معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين:

لقد طرحت هذا السؤال يوم ٩٥/٧/٣٠

وكان الرد عليه يوم ٩٥/١١/٣٠ وقد نص

سؤالي على ثلاث قضايا هي:

١ - حجم الإنفاق المالي الذي تم على

مهرجان جرش منذ تأسيسه من خزينة الدولة.

٢ - الجدوى التي تستند إليها الحكومة

من إصرارها على إقامة هذا المهرجان.

٣ - الأثر الأخلاقي الذي يخلفه

المهرجان على أبناء الشعب.

وقد جاءت الإجابة مختصرة جداً

ومحصورة في النقطة الأولى وهي الإنفاق

الحكومي على المهرجان حيث بين الرد أن

خزينة الدولة لا تتكلف أية نفقات مالية على

المهرجان وأن الإنفاق عليه يتم من مصادر

ذاتية من مؤسسة مهرجان جرش وهي

مؤسسة أهلية ثقافية.

أنني أستعجن هذه الإجابة حيث لم

نسمع عن أية مؤسسة أهلية ترعى مهرجان

جرش منذ إنشائه وكل أردني يعلم أن

مهرجان يُرعى من قبل المسؤولين أمنياً

وإعلامياً وإنفاقاً، لقد أخذ المهرجان طابعاً

رسمياً يجعلنا نستعجن هذه الإجابة، وأية

مؤسسة هذه التي تستطيع إستقطاب الفرق

الفنية الدولة من العالم أجمع، وأية فرق هذه التي تأتي لسواد عيون المؤسسة المذكورة.

هل تحضر المغنيات من لبنان وتونس

وسوريا ومصر إلى الأردن لمجرد دعم الثقافة

والفنون أم أن كل واحدة منهم تأخذ شيئاً

بالآلاف المؤلفة مقابل أغنية تلقيها في جو

ماجن لا يحبه الله ولا يرضاه.

هل تحضر هذه الفرق الراقصة على

حسابها من حيث تذاكر السفر والإقامة

الفندقية والمأكل والمشرب.

وعلى فرض مسؤولية المؤسسة

المذكورة عن المهرجان أفلا يليق أن يحترم

سؤال النائب ويتم الإجابة عليه كاملاً؟ فلماذا

لم تبين الإجابة جدوى الإصرار على إقامة

المهرجان؟ ولماذا لم تبين الأثر الأخلاقي

الذي يخلفه المهرجان على أبناء الشعب سلباً

وإيجاباً أن كانت هناك إيجابيات.

لسنا ضد الثقافة ولا معارض الكتب ولا

الخرفيات والصناعات التقليدية إنما نحن ضد

الرقص الفاضح والمجون الوقح وتمثيل

الشباب والشابات في ليالي جرش المشينة،

إن دين هذا البلد هو الإسلام بنص الدستور

وعليه فإن بعض ما يعرض في مهرجان جرش

وهو كثير لا يقبله الإسلام وحتى تتم تنقية

هذا المهرجان من الشوائب فأنتي اطالب

الحكومة بوقف هذا المهرجان إلى أن تتحقق

فيه صفة الثقافة البناءة والحضارة المفتخرة
وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السؤال الذي
يليه.

السيد الأمين العام:

٤ - كتاب معالي وزير الخارجية رقم
(٩١١٤) تاريخ ١١/٧/١٩٩٥، جواباً على
السؤال رقم (٢٤٨) المقدم من سعادة النائب
الدكتور ذيب عبد الله.

مجلس النواب

التاريخ: ٩٥/٩/٦

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الأسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى
معالي وزير الخارجية للإجابة عنه خلال
المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: ما هي جهود وزارة
الخارجية لدى العراق الشقيق من أجل إصدار
المفو عن المسجونين الأردنيين، مثل باقي
المسجونين من الجنسيات الأخرى؟

وشكراً

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. ذيب عبد الله

المملكة الأردنية الهاشمية وزارة الخارجية

الرقم مسج ٩١١٤ / ٤ / ٩٥
التاريخ ١١ / ٧ / ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ٢٢٤٤/٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٦، والمنضمن
السؤال رقم (٢٤٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب عبد الله.

أرجو اعلامكم باننا نوقع ان يشمل المفو الرئاسي العراقي واحد وعشرون سجيناً
اردنياً ومنسابع الوزارة الجهود من اجل اطلاق سراح باقي المسجونين والموقوفين. هذا وقد
طلبت الوزارة من العراق تزويدها بكشفاً حديثاً للأشخاص الخكومين والموقوفين ولم تبلغ لغاية
تاريخه سوى بكشف باسماء (٥٧) سجين في سجن ابو غريب جميعهم صدر بحقهم حكم قضائي
بمزاج بين سنة واحدة وعشرون عاماً والحكم المؤبد بتهم مزاج ما بين السرقة والقتل
والتجسس والتزوير والتهرب.

ولسن تتوانى الوزارة في متابعة المساعي للتعامل مع قضايا الموقوفين والمعتقلين
الأردنيين.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،

وزير الخارجية
سعيد
عبد الكريم الكباريتي

معالي رئيس المجلس: الدكتور ذيب عبد الله.

الدكتور ذيب عبد الله: بسم الله

شكراً معالي الرئيس

أشكر معالي رئيس الخارجية على إجابته غير أنها ذكرت بأن عدد المساجين الأردنيين في سجون العراق الشقيق هو (٥٧).

بينما هناك معلومات تؤكد أن عددهم بالمئات وأن أفراج عن نصفهم.

فأرجو أن تواصل الخارجية الأردنية جهودها ليخرج الباقي لأسوة بمساجين رعايا الدول العربية الأخرى الذين أفرج عنهم جميعاً.

وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لك، معالي وزير الخارجية.

معالي وزير الخارجية: شكراً معالي الرئيس.

مع الإحترام والشكر للنائب الدكتور ذيب عبد الله، أرجو أن أوضح أن إعداد الموقوفين والمعتقلين والمفقودين في العراق يتجاوز (٧٠٠) مواطن وهناك مخاطبات رسمية تمت بشأن (٥٧٠) معتقل منهم ولذلك تجدون أن هنالك فرق كبيراً ما بين الأرقام التي وردت وما بين الكشف التي

قدمته السلطات العراقية للحكومة الأردنية علماً بأن الذين شملهم العفو الرئاسي لا يزالون قيد الاعتقال وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لك، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٤ - الإقتراحات برغبة:-

معالي رئيس المجلس: الزملاء كما جرت العادة هل تحال الإقتراحات برغبة إلى اللجنة الإدارية، هل تحال إلى الإدارية؟

-- حسناً تحال إلى اللجنة الإدارية.

السيد الأمين العام:

١ . إقتراح برغبة رقم (١٢) تاريخ

١٩٩٥/١٢/٢٤، مقدم من سعادة النائب

السيد سليمان السعد بشأن أن تقوم الحكومة

بصرف الأدوية التي يحتاجونها المرضى

الذين يتقاضون مساعدات من صندوق

المعونة الوطنية من القطاع الخاص وعلى

نفقة التأمين الصحي.

مجلس النواب

التاريخ ٢٨/ رجب/ ١٤١٦هـ

الموافق ١٩٩٥/١٢/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الإقتراحات برغبة

نص الإقتراح:

أقترح على المجلس الكريم منع التدخين أثناء إنعقاد لجان المجلس في الغرف المغلقة، نظراً لما يحدثه التدخين من إضرار وتأذي النواب الغير مدخنين أمثالي.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

سليمان سلامة السعد

٣ . إقتراح برغبة رقم (١٤) تاريخ

١٩٩٥/١٢/٢٤، مقدم من سعادة النائب

السيد سليمان السعد، بشأن تسيير عدد من

الباصات التابعة لمؤسسة النقل العام على خط

جرش عمان - جرش جامعة العلوم

والتكنولوجيا.

مجلس النواب

التاريخ ٢٨/ رجب/ ١٤١٦هـ

الموافق ١٩٩٥/١٢/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الإقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الإقتراح برغبة

التالي على المجلس الموقر:

نص الإقتراح:

نظراً لتفاقم مشكلة المواضلات بين

محافظة جرش والعاصمة عمان، وبين جرش

وجامعة العلوم والتكنولوجيا، فإنني أقترح أن

تقوم الحكومة بتسيير عدد من الباصات

أرجو التكرم بعرض الإقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر:

نص الإقتراح: نظراً لتدني حجم المعونة الوطنية المقدمة إلى الفقراء في بلدنا العزيز ونظراً لعدم توفر بعض الأدوية اللازمة للمرضى منهم في المراكز الصحية أو المستشفيات الحكومية، فإنني أقترح أن تقوم الحكومة بصرف الأدوية التي يحتاجونها من القطاع الخاص وعلى نفقة التأمين الصحي في حالة عدم توفر هذه الأدوية في المراكز والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة، أسوة بالمؤمنين صحياً.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

سليمان السعد

نائب محافظة جرش

٢ . إقتراح برغبة رقم (١٣) تاريخ

١٩٩٥/١٢/٢٤، مقدم من سعادة النائب

السيد سليمان السعد، بشأن منع التدخين أثناء

إنعقاد لجان المجلس في الغرف المغلقة.

مجلس النواب

التاريخ ٢٨/ رجب/ ١٤١٦هـ

الموافق ١٩٩٥/١٢/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الإقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الإقتراح برغبة

التالي على المجلس الموقر:

هذا من أعمال

التابعة لمؤسسة النقل العام على خط جرش عمان، وجرش جامعة العلوم والتكنولوجيا وخصوصاً في ساعات الصباح الأولى من كل يوم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

سليمان السعد

نائب محافظة جرش

٤ . إقرار برغبة رقم (١٥) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ مقدم من سعادة النائب السيد ذيب أنيس، بشأن أن يتم توزيع كابونات السكر والأرز للمواطنين الذين يعملون في مؤسسات الدولة عن طريق مؤسساتهم.

مجلس النواب

التاريخ ٢٥ رجب ١٤١٦ هـ

الموافق ١٩٩٥/١٢/١٧

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح:

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة

التالي على المجلس الموقر:

نص الاقتراح:

أقترح أن يتم توزيع كابونات السكر والأرز للمواطنين الذين يعملون في مؤسسات الدولة عن طريق مؤسساتهم، مثل

موظفي الوزارات والقوات المسلحة والأمن العام والمؤسسات شبه الرسمية مثل البلديات والمجالس القروية. وذلك لتخفيف المعاناة عن قطاعات كبيرة من أبناء الوطن، وشكراً وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

ذيب أنيس

٥ . إقرار برغبة رقم (١٦) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ مقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش، بشأن إنارة الشارع الرئيسي أمام المحطة الحرارية في منطقة الهاشمية/ محافظة الزرقاء.

مجلس النواب

الرقم

التاريخ

الموافق

٩٥/١٢/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة

التالي على المجلس الموقر:

نص الاقتراح:

تقع المحطة الحرارية في منطقة الهاشمية/ محافظة الزرقاء، وتقوم هذه المحطة بتزويد مناطق عديدة بالكهرباء ومنها أجزاء من سوريا الشقيقة، ومع ذلك فإن

الشارع الذي تسلكه السيارات والشاحنات من أمام المحطة هو شارع مظلم بدءاً من الإشارة الضوئية وحتى بلدة الهاشمية، علماً بأن صهاريج النفط تسلك ذلك الشارع وتقع حوادث خطيرة هناك أقترح على الحكومة أن تأمر بإنارة ذلك الشارع وشكراً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. بسام العموش

٦ . إقرار برغبة رقم (١٧) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ مقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش، بشأن إقامة سكن لاساتذة الجامعة الأردنية داخل حرم الجامعة أو في أقرب منطقة.

مجلس النواب

الموافق ٩٥/١٢/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة

التالي على المجلس الموقر:

نص الاقتراح:

تقوم معظم الجامعات الأردنية الرسمية بإقامة سكن لاساتذة الجامعات باستثناء الجامعة الأردنية حيث فيها سكن يستقبل الاساتذة الجدد أو الأجانب.

أقترح إقامة إسكان داخل الحرم الجامعي أو في أقرب منطقة بحيث يكون

المدرس قريباً من طلابه وذلك يحقق المزيد من الانتماء لعمله وشكراً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. بسام العموش

٧ . إحالة جميع الاقتراحات برغبة الى اللجنة الإدارية.

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٥ - قرارات اللجنة القانونية:-

أ . استكمال البحث في قرار اللجنة رقم (٥) تاريخ ١٩٩٥/٩/١٦ والمتضمن الاقتراح المتعلق بتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب.

معالي رئيس المجلس: السيد رئيس

اللجنة القانونية.

السيد عبد الكريم الدغمي - رئيس

اللجنة القانونية: شكراً معالي الرئيس.

هل لي أن أقترح على معاليكم والمجلس

الكريم أن تقدم البند الآخر وهو مشروع

قانون العمل المعاد من مجلس الأعيان

وننتهي منه ثم نتقل الى النظام الداخلي؟

أصوات: ثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: يعتمد على رأي

المجلس، ان رأى المجلس فله الحق تقديم

كلنا من الأعمال

بند على بند، معالي رئيس اللجنة القانونية يقترح وأيده بعض الزملاء، يقترح تقديم البند الآخر والتعديلات التي وردت على قانون العمل وعلى قرار اللجنة القانونية بها قبل الدخول في بحث النظام الداخلي.

هل يرى المجلس ذلك مناسباً؟ الأستاذ حمزة.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس

مع وجاهة إقتراح الزميل رئيس اللجنة القانونية ومع أهمية الانتهاء من قانون العمل إلا أنني أرى الاستمرار في النظام الداخلي هو الذي أعدنا له وبالتالي لنغطي الفترة الكافية لدراسة التعديلات التي أدخلها السادة الأعضاء واللجنة القانونية وشكراً.

أصوات: ثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ حمزة بالنسبة للأعداد أقدر وجهة نظرك لكن بالنسبة أي بند يوجد على جدول الأعمال فالحقيقة هو موزع لغايات البحث في هذه الجلسة ومن المتوقع أن يتم البحث والمذاكرة به بهذه الجلسة.

السيد حمزة منصور: هذا اقتراحي.

معالي رئيس المجلس: أحترم الاقتراح لكن دعونا لنفصلها بمجلس النواب، لا تحتاج إلى كثير من المناقشة، أن رأى المجلس تقديم بند علي بند نقدم ذلك، وأن

رأى المجلس تأجيلها خاصة وأن اليوم لدينا جلسة طويلة كما إتفقنا في الجلسة السابقة وأتوقع بمشيئة الله أن ننجز النظام الداخلي وأيضاً القانون، العمل أن تيسر الأمور.

الأستاذ يسام العموش.

الدكتور يسام العموش: يا سيدي الحقيقة أنا لا أمانع من عملية التقديم ولكن أنا أشعر أن نقاش المجلس للنظم الداخلي نقاش بطيء جداً ومواده كثيرة ونحن أمانا الحقيقة مهم جداً ينبغي على هذا الذي هو الدخول في قانون الإنتخاب، أنا أتمنى سواء تم التقديم أو تأخير الأمر أتمنى بصفة عامة أن لا نبتعد عن إنهاء النظام الداخلي، ضرورة الإنتهاء من النظام الداخلي حتى ندخل في الأمور الأخرى.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ المذكور. السيد عبد الرحيم عكور: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة أريد أن أقول أنا للزملاء الكرام اللجنة القانونية عندما درست القانون المعاد من مجلس الأعيان لم تجد هناك قضايا تستحق الوقوف حقيقة وإنما هي قضايا في غالبيتها شكلية لغوية وبالتالي يمكن أن نقطع القانون المعاد من مجلس الأعيان خلال فترة وجيزة جداً ونعود إلى قانون النظام الداخلي لنواصل الحديث حوله وشكراً.

معالي رئيس المجلس: هل يرى

المجلس البديء بقانون العمل بتقديمه على النظام الداخلي؟

حسناً، نبداً بقانون العمل، السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

ب . قرار اللجنة رقم (٣) تاريخ

قرار رقم (٣)

١٩٩٥/١٢/٢٤ والمتضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٥، المعاد من مجلس الأعيان.

معالي رئيس المجلس: السيد مقرر اللجنة القانونية.

السيد أحمد الكساسبة - مقرر اللجنة.

اجتمعت اللجنة القانونية لدراسة مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٥ (المعاد من مجلس الاعيين) برئاسة رئيسها معالي الأستاذ عبد الكريم الدغمسي وبحضور: غرورها سعادة السيد احمد الكساسبة وكانت اجتماعات اللجنة على النحو التالي:-

• الاجتماع الاول بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩٥:-

وحضر الاجتماع اصحاب السعادة والمعالي والسعادة السادة النواب:-
د. عبد الرزاق طليوشات، محمد داودية، د. احمد القضاة، د. ممام سعيد، د. احمد الزوفي، عبد الباقي جمو، منصور بن ماري، د. ابراهيم زيد الكيلاني، د. مسدلفي شنيكات، مفلح الرحيمي، د. عبد المجيد العزلم، حاتم الغزاري، سليمان السعد، ضيف الله المومني، د. محمد ابو عليم، عبد العزيز جبر، د. عوض خاروفات، عبد الرؤوف الروابدة، عبد الرحيم العكور.

وتغيب بمذرة اصحاب السعادة النواب:-
محمود الهويمل، توجان فيصل، ابراهيم شحادة، د. فوزي لطهيمه.

وحضر الاجتماع من الحكومة معالي الدكتور نادر ابو الشعر وزير العمل.

• الاجتماع الثاني بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٩٥:-

وحضر الاجتماع اصحاب السعادة والمعالي والسعادة السادة النواب:-
حاتم الغزاري، عبد الرحيم العكور، محمد داودية، عبد الرؤوف الروابدة، د. عبد الرزاق طليوشات، عبد العزيز جبر، محمود الهويمل، ضيف الله المومني،

ثانياً: الموافقة على قرار مجلس الاعيان مع اجراء التعديل التالي:
المادة (٢٥) تعديل ارقام المواد التالية (٤٥،٤٤) الواردة في المتبين لتصبحا (٣٢،٣٢).

ثالثاً:- الإصرار على قرار مجلس النواب بالنسبة للمواد:-
(٣/ب، ٢٩، ٥٢، ٥٥، ٦٠، ٦٩، ١٣٩/١)
وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

المجلة القانونية

مجلس النواب

حکم خیز
امین عام مجلس الامه
کتابخانه

قرار اللجنة	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٢ :- موافقة على قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة ٢ - كما وردت في المشروع يكون للتفاسات والبيانات التالية جيشاً ورتب في هذا القانون المعمري المختصة لها إنهاء ما لم تخل القرينة على غير ذلك :- البيئسة : البيئسة التي تمثل لمصالح العمل.
	المادة ٢ :- موافقة على قرار مجلس الأعيان	قرار مجلس النواب	المادة ٢ - كما وردت في المشروع يكون للتفاسات والبيانات التالية جيشاً ورتب في هذا القانون المعمري المختصة لها إنهاء ما لم تخل القرينة على غير ذلك :- البيئسة : البيئسة التي تمثل لمصالح العمل.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس. الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور : ياسيدي اود من اللجنة الكريمة ان تبين لنا مدى وجهة هذا التعديل الذي ادخله مجلس الاعيان وباركته اللجنة.

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة الاستاذ عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي - رئيس اللجنة القانونية : شكراً معالي الرئيس

هذا التعديل الحقيقة لا يغير من الامر شيئاً ولكنه يأتي انسجاماً مع الدستور. الدستور قال (الحزب والجمعيات والنقابات) قلنا ان النقابات للعمال وحتى نميز اصحاب العمل عن نقابات العمال وحتى نميز نقابات العمال عن العمال او نميز العمال عنهم او نميز كل منهم عن الآخر، قلنا هؤلاء نقابات وهؤلاء هيئات، جاء الاعيان وقالوا جمعيات، والجمعية في الدستور اصبح ويأتي هذا في التعديل انسجاماً مع الدستور لذلك وافقت اللجنة على تعديل السادة الاعيان شكراً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس

يذكر الزملاء اننا عندما ناقشنا هذا

القانون اخذ المجلس بالاغلبية شطب كلمة نقابة لاصحاب العمل ورفع لمجلس الاعيان وكان الاعيان قد اتخذوا موقفاً اعتقد انه اصوب من موقف مجلس النواب حيث ان هناك اكثر من (٤٥) نقابة اصحاب عمل كنقابة المخازن ونقابات اخرى مثلها واصحاب المطاعم، واقر مجلس الاعيان هذه الصيغة في هيئة ارجو ان لا يأخذ علي الزملاء اذا عدت بهم الى الخلف وطالبت بأن تبقى على نقابة لاصحاب العمل والتي عمر معظمها اكثر من (٣٠) سنة، مع انني ارى ان رأي مجلس الاعيان ابقى على هذه النقابات وغير اسمها فقط وابقى هيكلها ونظامها الداخلي وممارستها، لكن اعتقد ما دام وصلنا الى هذه النقطة ان نبقى كما هي بتغيير الاسم لماذا لا نبقى على الاسم كما كان (نقابات) وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الاستاذ عبدالله اخوارشيدة.

السيد عبدالله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس

مع احترامي لقرار اللجنة القانونية كنت اود ان لا اتحدث عن هذا الموضوع الحقيقة هنالك مخالفات قانونية لا يجوز أبداً نهائياً.

اولاً : لا يجوز هذه التسميات هيئة هي عبارة عن قسم متشيق من اية جهة ما معترف بها رسمياً وهذا لا يتسجم مع مطلب اصحاب العمل لانهم نقابة كمثل اية نقابة

والجمعية هي اشكال قانوني هنالك جمعيات تخضع الى قانون الجمعيات الى كذا ... لا يجوز ان تخضعهم هذه في قانون كمثل قانون العمل، لذلك انا مع اقتراح الزميل بابقاء كلمة نقابة وهي اصح من الناحية القانونية واسلم وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الاستاذ احمد الكساسبة.

السيد مقرر اللجنة : نحن الآن لسنا امام موضوع العودة الى (النقابة) لان موضوع كلمة (نقابة) الآن لم تعد مطروحة، نحن نتكلم الآن اما ان نصر على قرارنا بتسميتها (هيئة) او نقر الاعيان على (جمعية)، لكن موضوع النقابة لم يعد مطروحة الآن لأن قرار اللجنة السابق اقربنا ان تغير التسمية الى (هيئة).

معالي رئيس المجلس : حسناً، القرار مطروح للمجلس الكريم، الاستاذ حمزة.

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس

اتصور ليس هنالك حظر من اقتراح العودة الى النص الاصلي وهو النقابة لان القضية فتحت من جديد الآن وانا ارى ان هذا الاقتراح المثني عليه يحتل الاولوية في التصويت لانه الابدع عن قرار او تنسيب اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الحقيقة ويسعني

معالي رئيس اللجنة القانونية الرأي الآن محصور في نقاش المجلس في قضية محددة وهي قضية الاقتراح الجديد الذي عاد من مجلس الاعيان بناءً على قرار مجلس النواب السابق وغير مطروح اية اقتراحات اخرى خارج هذا الموضوع الذي وردنا من مجلس الاعيان والنقاش ينحصر في قرار الاعيان باستبدال كلمة (الجمعية) بدل كلمة (الهيئة) هذا هو المطروح. السيدة توجان فيصل.

السيدة توجان فيصل : الحقيقة عندي اقتراح ابقاء (النقابة) يجب ان يضاف نقابة اصحاب العمل لانه في نفس القانون حسب ما اذكر نحن وضعنا تعريف اصحاب النقابة منفردة لتشير الى نقابة العمال فاعتقد يجب الايضاح عند ذكر نقابة اصحاب العمل وانا مع الرأي بأن المادة فتحت لأن عودة القرار من مجلس الاعيان هو في دقة وانسجام التعبير مع ما هو قائم فاذا كان ضمن هذا الاطار انا لا ازال اعتقد ان النقابة لان النقابات قائمة هي التي تنسجم اكثر مع الوضع القائم.

معالي رئيس المجلس : الزملاء ارجو ان لا يغيب عن الالمن ان هناك قرار سابق لمجلس النواب باستعمال اصطلاح (الهيئة) جاءت جهة اخرى تقترح ان تستبدل (الهيئة) بـ (الجمعية) دون ان يصير مجلس النواب على قراره السابق او يقبل هذا الاقتراح الذي عاد القانون بسببه ليس المفروض ان نطرح اشياء

هكذا من الأشغال

جديدة في هذه القضية لأنه في أصلاً قرار لمجلس النواب بقرار ان هذا المصطلح يطلق عليه (الهيئة).

الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين : شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة انا اريد ان اركز نقاشي في العرف الذي تفضل به معاليك حول كيفية تناول ما يعود من مجلس الاعيان، الموضوع صحيح الآن بسيط لكن قد نضطر بجلسات قادمة ان نناقش ما هو اهم وما هو اعظم.

فاعتقد سيدي عندما يعاد رأي المجلس من الاعيان فنحن امام خيارات اخرى بالتفاوض مع الاعيان لأنه مطلوب ان نسجم نحن الاعيان في موقف محدد، نحن لنا رأي هم يايروننا بالرأي فقط نقترح نحن رأي اخر هو بين الرأيين لذلك انا اعتقد ان النقاش وهذا يعني عرف اعتقد يفترض محسوم بانه فتح النقاش فالحيز موجود لاقتراحات بديلة، وهنا اود ان اقول في موضوع البحث انني التقيت وتشرفت بلقاء عدد يقارب (١١) نقيب.

معالي رئيس المجلس : اخي بسام هل ترغب ان نخرج من النقطة الاولى وهي نقطة مهمة جداً وتقرر سابقه في هذا المجلس.

اولاً أن البحث محصور بالرأيين رأي مجلس النواب السابق ثم رأي الاعيان، هل

يمكن الخروج الى بحوث جديدة او اقتراحات جديدة خارج النقطتين.

دعنا نجلي هذه بداية لأن هذه قضية مهمة وثبتت عرف الحقيقة في المجلس.

السيد بسام حدادين : كما تشاء سيدي، لنخرج من هذه النقطة.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالكريم الدغمي.

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة عندما يعود القانون من مجلس الاعيان في الغالب تكون النقاط المختلف عليها ليست كل النقاط التي وافق عليها النواب، يوافق الاعيان على البعض ولا يوافق على البعض الآخر ويقترحون بعض الامور المخالفة لرأي مجلس النواب.

لا مانع من ابداء اراء جديدة تختلف حتى ولو كانت تختلف عن قرار مجلس النواب السابق، ولكن المشكلة اننا لا نعرض هنا سوى النقاط المختلف عليها امام المجلس الكريم للملك نخشى من التناقض نحن عندما ننظر المشروع اول مرة ننظره مشروعاً متكاملأً ونحميه من التناقض في قراراتنا ولكن هنا تعرض فقط المواد المختلف عليها وعند التغيير بها عن قرار مجلس النواب السابق قد تقع في التناقض مثل ما قالت الزميلة توجان انه يمكن نحن ان نوافق على تعريف جديد غير تعريف الاعيان

وغير قرار مجلس النواب السابق وبالتالي تتناقض في تعريف النقابة الذي هو ليس معروض علينا الآن لذلك الافضل ان ينحصر البحث مع عدم وجود مانع قانوني اما الموافقة على قرارنا السابق الذي نحن قدمناه واما ان نوافق على اقتراح الاعيان اذا رأينا ان اقتراح الاعيان افضل من اقتراحنا السابق، هذا كل ما هو هناك معالي الرئيس وارجو ان تنتهي من هذه النقطة وان نطرح للتصويت قرار الاعيان الذي هو ابعد الآن هناك قرار مجلس نواب. والابعد في هذه الحالة هو قرار الاعيان وموافقة اللجنة عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الاستاذ بسام.

السيد بسام حدادين : سيدي، معالي رئيس اللجنة بفتواه القانونية ضمناً وافق على تفسير لموضوع النقاش لكنه كان عنده خشية من ان تقع بتناقض مع مواد اخرى اقرباها وهذه خشية مشروعة انا اعتقد بأن أي اقتراح يحمل في جوهره تناقض مع ما جرى اقراره ولا يمكن البت فيه يعود اقتراح غير نظامي ولا يعرض على البعض حيث ان وبالتالي تظل القضية قائمة عندما يجري خلاف على نقطة يباح الاجتهاد بما لا يتناقض مع المضمون، واقول رأيي اذا سمحت لي سيدي الرئيس في موضوع النقاش.

معالي رئيس المجلس : بعد ما تنتهي، الأستاذ محمد عودة نجادات.

السيد محمد نجادات : شكراً معالي الرئيس.

اريد ان اعلق على انه يتم اعطاء عدد من الزملاء يتحدث اكثر من مرة يتحدث في نفس الموضوع بينما في اشخاص اخرين يكونوا رافعين ايديهم ولا يعطى لهم المجال فارجو من الرئاسة الجليلة ان تراعي ذلك.

الموضوع لا يحتاج لمثل هذا البحث، انا اعتقد نحن امام شيء محصور ورد من مجلس الاعيان وما سبق واقرباه في هذا المجلس.

فأقترح ما تفضل به معالي الزميل ابو فيصل ان يطرح الموضوع للتصويت ونصل فيه الى قرار نهائي وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالله اخوارشيدة.

السيد عبدالله اخوارشيدة : ما دام الزملاء يروا بفتواهم ان هنالك قرارات، قرار لمجلس الاعيان وقرار لمجلس النواب وان البحث في هذا الموضوع يجب ان ينحصر بين هذين الحدين لذلك فإني استطيع ان اجوز نفسي بأن اطلب من الزميل خليل لو تكرمت بأن اتقدم انا وهو معللاً بتفسير للجمعية وللهيئة وهل تنسجم من ناحية التشريعية وقانونية مع قانون العمل بأن نرغمها هنا سنتقدم بتعديل قانوني لتعديله في مراحل لاحقة ان شاء الله.

هكذا من المأهول

معالي رئيس المجلس : شكراً لك،
الاستاذ عبد المنعم ابو زلط.

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

الرجوع الى الحق فضيلة ولنا الآن في الصياغة النهائية للقانون انما نحن في طور التعديل لمواد القانون كما صيغت آخر مرة من المجلس فعندما نعود الى فقه اللغة نجد لفظ (النقابة) مشتق من (التنقيب) وهو البحث الدقيق ومنه تنقيب النفط اي البحث والتنقيب بدقة عن النفط، وكذلك نقابة العمال تفتش وتدقق في هموم والآم وامال العمال، فإن كنا عربيين في فقه اللغة فأقترح ان نعود الى لفظ النقابة فهذا اكثر عروبة ولصوقاً بالقرآن الكريم، حيث قال الله تعالى ﴿إِنِّي عَشَرْتَنِيَابًا﴾ فاستعمل كلمة نقب الذي يعطينا معنى النقابة من حيث المسؤولية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، معالي
الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة، نائب رئيس
الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء - ووزير
التربية والتعليم : يا سيدي انا شاكر للاخ
الكريم حديثه عن النقابة ويعرف ان هذه
النقابة طوعية والانساب لها ليس الزاماً فهو
يشجع الانساب الاختياري للنقابات، انا

اعتقد ان الحوار ليس هكذا ليست هذه هي قضيتنا هناك محاولة التمييز بين ارباب العمل والعمال واخواننا يقولون لا نريد التمييز نريدهم ان يبقوا ويحتفظوا بنفس القياس، قال مجلس النواب في السابق انا نريد النقابات مقصورة على عمالنا وان يكون ارباب العمل للسلطة الاقوى وان يكون من يتحدث عن الحيثان لهم جمعيات او هيئات، اعتقد ان هذه المحاولة مبنية على موقف سياسي من النقابات عما يجري من حوار وهي ليس قضيتنا في هذه الجلسة قضيتنا ماذا نريد ان نسمي المؤسسة او الهيئة التي تمثل ارباب العمل في هذا البلد، ارجو عدم تسييس الموضوع وعدم اخراجه الى القالب اللغوي، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك،
الزملاء الحقيقة المادة (٧٨) من النظام الداخلي تقول كالتالي (اذا رد مجلس الاعيان مشروع القانون كما اقره المجلس مرفوضاً او معدلاً او مضافاً اليه او محذوفاً منه او مبدلاً في صيغته فتجري المذاكرة فيه وفق احكام الفصلين السادس والسابع من هذا النظام).

المادة (٧٩) تقول :- (اذا قرر المجلس مشروع القانون كما ورد اليه من مجلس الاعيان او رفضه او بطل فيه بعد ان تجري المعاملة بشأنه وفق احكام الفصلين السادس والسابع من هذا النظام يرفع ثانية الى رئيس مجلس الاعيان).

ولذلك اقول ان للمجلس الحرية في ان يقبل او يرفض او يبطل، دعوني اطرح الاقتراحات ونخرج من هذا الموضوع الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس.

انا ما زلت عند اقتراحي لكن ما زلت اذكر معالي نائب رئيس الوزراء بأن كلمة (نقابة) وردت في مشروع القانون المقدم من الحكومة لمجلس النواب وليس تسييساً واعتقد ان هذا مجلس نواب يحق له ان يعمل بالسياسة وان يسييس الامور وان يقونها.

معالي رئيس المجلس : سأطرحها اخي خليل، واضع النظام في هذا القانون.

نقطة نظام الاستاذ عبد المنعم ابو زلط.

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً
معالي الرئيس

انا اريد بنقطة النظام شطب كلمة (تسييس) من محضر الجلسة التي وردت في كلام نائب رئيس الحكومة.

اذا خطبنا عن المناير قالوا سيسوا الدين اذا تحدثنا عن النقابة والعمال قالوا سيسوا النقابة هذا نوع من الارهاط الفكري.

معالي رئيس المجلس : يا شيخ عبد المنعم كلمة تسييس تأتي من ضمن عملنا نحن نعمل في السياسة وكلمة تسييس حق لنا ليست قضية معالي الاستاذ عبدالرؤوف.

معالي نائب رئيس الوزراء - ووزير
التربية والتعليم : انا اعتقد ان كلمة (تسييس)
ارق واكثر لطفاً ولياقة من كلمة (ارهاط)
شكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك،
اطرح الاقتراحات السادة الزملاء.

اقترح بعض الزملاء ان يستعمل كلمة (نقابة) من مع استعمال كلمة (نقابة) بدل (الجمعية أو الهيئة)؟

السيد الامين العام : ١٦ من ٥٣.

معالي رئيس المجلس : ١٦ من ٥٣

ما يلي وهو قرار اللجنة القانونية
بالموافقة على قرار مجلس الاعيان باستعمال
مصطلح (الجمعية) بدل (الهيئة) من مع قرار
اللجنة باستعمال كلمة (الجمعية)؟

السيد الامين العام : ٣٤ من ٥٣.

معالي رئيس المجلس : ٣٤ من ٥٣.

اذاً وقر الجمعية، التعريف الذي يليها.
السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

العمل : كل جهد انساني فكري أو
جسماني يبذل لقاء أجر سواء
كان بشكل دائم او عرضي أو
مؤقت او موسمي.

العمل الموسمي : العمل في مواسم

محددة من كل سنة ولا تزيد مدته على ستة أشهر.

قرار مجلس النواب

العمل : موافقة بعد شطب كلمة (إنساني) والاستعاضة عنها بكلمة (بشري).

العمل الموسمي : موافقة كما وردت.

قرار مجلس الاعيان

العمل : كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي.

العمل الموسمي : موافقة كما وردت من مجلس النواب.

تعريف (عقد العمل الجماعي) نقل هذا التعريف ليأتي بعد تعريف (العمل الموسمي) وبالنص التالي :

عقد العمل الجماعي : موافقة كما ورد من مجلس النواب مع شطب كلمة (الهيئة) والاستعاضة عنها بكلمة (الجمعية).

قرار اللجنة

موافقة

إضافة تعريف جديد بعنوان (عقد العمل) ويأتي بعد تعريف (عقد العمل الجماعي) وذلك بالنص التالي :

عقد العمل : اتفاق شفهي أو كتابي

صريح أو ضمني يعهد العامل بمقتضاه ان يعمل لدى صاحب العمل وتحت اشرافه او ادارته مقابل اجر ويكون عقد العمل لمدة محدودة أو غير محدودة او لعمل معين او غير معين.

موافقة

النزاع العمالي الجماعي : كل خلاف بين مجموعة من العمال أو نقابة عمال وبين صاحب عمال وبين صاحب عمل أو أكثر أو نقابة اصحاب عمل حول تطبيق عقد عمل جماعي أو تفسيره أو تفسير هذا القانون أو الانظمة الصادرة بموجبه بشأن القضايا المتعلقة بشروط العمل.

النزاع العمالي الجماعي : اعادة صياغة التعريف ليصبح بالنص التالي :

النزاع العمال الجماعي : كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال أو النقابة وبين صاحب عمل أو الهيئة حول تطبيق عقد عمل جماعي أو تفسيره أو يتعلق بظروف العمل وشروطه.

النزاع العمال الجماعي : موافقة كما وردت من مجلس النواب مع اضافة عبارة (من جهة) بعد كلمة (النقابة) وشطب كلمة (الهيئة) والاستعاضة عنها بعبارة (الجمعية من جهة أخرى).

موافقة

عقد العمل الجماعي : اتفاق خطي تنظم

ب. أفراد عائلة صاحب العمل الذين يعملون في مشاريعه.

ج. خدام البيوت وبستاني وطهاة المنازل ومن في حكمهم.

قرار مجلس النواب

المادة ٣ :-

أ - موافقة كما وردت.

ب - موافقة بعد اضافة عبارة (دون اجر) الى اخر الفقرة.

ج - اعادة صياغته ليصبح بالنص التالي:

قرار مجلس الاعيان

أ - موافقة كما وردت.

ب - موافقة كما وردت في مشروع الحكومة.

ج - موافقة كما وردت من مجلس النواب.

قرار اللجنة

المادة ٣ :- الفقرة (ب)

الاصرار على قرار مجلس النواب.

د. عمال الزراعة ما عدا الذين يقرر مجلس الوزراء شمولهم بأحكام هذا القانون. خدام المنازل وبستانيها وطهايتها ومن في حكمهم.

و. موافقة بعد اضافة عبارة (بتنسيب الوزير) الى اخر الفقرة.

د. موافقة بعد اضافة عبارة (بتنسيب الوزير) الى اخر الفقرة.

د. موافقة بعد اضافة عبارة (بتنسيب الوزير) الى اخر الفقرة.

د. موافقة بعد اضافة عبارة (بتنسيب الوزير) الى اخر الفقرة.

بمقتضاه شروط العمل بين صاحب عمل او اكثر او هيئة اصحاب عمل من جهة ومجموعة عمال او نقابة عمال أو أكثر من جهة أخرى.

عقد العمل الجماعي : إعادة صياغته ليصبح بالنص التالي :

عقد العمل الجماعي : اتفاق خطي تنظم بمقتضاه شروط العمل بين صاحب العمل أو الهيئة من جهة ومجموعة عمال أو النقابة من جهة أخرى.

عقد العمل الجماعي : موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (الهيئة) والاستعاضة عنها بكلمة (الجمعية) وتقديم التعريف ليصبح بعد تعريف العمل الموسمي الوارد في المادة.

موافقة

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣ - تطبيق أحكام هذا القانون على جميع العمال وأصحاب

العمل باستثناء :-

أ. الموظفين العاملين وموظفي البلديات.

د - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع نقل عبارة (بتسبب الوزير) لتصبح بعد عبارة (مجلس الوزراء).

د. موافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل : الفقرة (ب) كما وردت من الحكومة افراد عائلة صاحب العمل الذين يعملون في مشاريعه، وكان الهدف من مشروع الحكومة ان مثل هذه العلاقات الانسانية في مشاريع عائلية ان تكون بعيدة عن دائرة القانون وهي أيضاً تشجيع لمثل هذه المشاريع، النص الذي تقدمت به الحكومة هو نص معمول به لأكثر القوانين بالمقارنة وخاصة العربية.

النص المقترح من الاخوة او السادة في مجلس النواب تقول العمل بدون اجر، العمل بدون اجر هو خارج دائرة قانون العمل اصلاً فاذا قلنا الذين يعملون في مشاريع العائلة دون اجر كل من يعمل بدون اجر هو خارج دائرة قانون العمل فلذلك انا اعتقد لحماية هذه العلاقات العائلية ولتكون العلاقة بها انسانية محضه ولتشجيع هذا النمط ولأن الأسرة اقدر على تنظيم علاقاتها القانونية من المشرع فأمل ان يأخذ المجلس الكريم بما اخذ به مجلس الاعيان، وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس وشكراً لمعالي وزير العدل على الرأي الذي طرحه وقد طرح في اللجنة ونوقش هذا الرأي في اللجنة القانونية عندما طرح المشروع، الحقيقة نحن نصر على عبارة (دون اجر) باعتبار ان الذي يعمل في مشاريع العائلة دون اجر عائلة صاحب العمل هذا يكون قد عمل في ملك والده او شقيقه وبالتالي قد يكون شريك او له حصة في هذا العمل، اما اذا كان يعمل في المشروع ونحن نظرن الى ابعد من ذلك ونظرنا الى حالة العامل الذي يعمل في مشروع كبير قد يكون لصاحب العمل وقد تكون هنالك شركات لصاحب العمل ويعمل بها بعض افراد الأسرة هؤلاء يجب ان لا نستثيهم من الحقوق وقسنا أيضاً على موضوع نفقة الزوجة، الزوجة تستطيع ان تقيم الدعوى وتطالب بالنفقة من زوجها وهي على ذمته وايضاً الوالدة تستطيع ان تقيم الدعوى على ابنائها تطالبهم بالنفقة الشرعية هذا امر عادي جداً وهو امر يضمن الحقوق استقرار المراكز المالية للأشخاص ولذلك اصررت اللجنة على قرار مجلس النواب بأن يستثنى من قانون العمل الذين يعملون دون اجر اما الذين يعملون بأجر فيجب ان لا تنتقص باقي الحقوق يجب ان يتقاضوا الاجر وان يتقاضوا الحقوق العمالية الاخرى وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الاستاذ اخوارشيدة، انت عضو باللجنة ارجو على اعضاء اللجنة ان يتفقوا مع قرار اللجنة.

السيد عبدالله اخوارشيدة : انا مع قرار اللجنة لا تستبقوا الحوادث أولاً انا مع تقديري وانا مضطر لمخالفة معالي الزميل الاستاذ هاشم، التحوط في القانون واجب هب ان افراد الأسرة المكلف باعالتهم شرعاً الذين كانوا يعالون من قبل اخرين وعدموا معيل وجاء بهم واستغل ضعفهم، فهل لنا ان نسمح له بالتسلط عليهم بدون اجر ونقول لانهم افراد عائلة معالين منه، انما اقرته اللجنة القانونية واقره مجلس النواب هو حق شرعي ودستوري وكل من يأتي شخص زوجة او اخت ويقول انا اعلم بدون اجر هذا حق، اما اذا تبين كما قال معالي الرئيس ان احد الأشخاص جاء وتقدم بطلب بأنه ظلم أو انه يرهق او انه يطلب منه عمل لا يتوافق مع هذا بحكم الاعالة لا يجب ان يبقى نص مجلس النواب وانا معه وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، قرار مجلس النواب بالاصرار على قرار المجلس السابق وهو قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم.

من مع قرار اللجنة القانونية؟ موافقة اكثرية.

السيد المقرور : الفقرة (د) موافقة كما ورد من مجلس الاعيان قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم، موافقة؟ موافقة.

السيد المقرور : المادة كما وردت في المشروع الفصل الثاني تفتيش العمل قرار مجلس النواب - موافقة على تسمية الفصل قرار مجلس الاعيان الفصل الثاني يصبح (التفتيش على العمل) قرار اللجنة الفصل الثاني (التسمية) : موافقة على قرار مجلس الاعيان معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم. موافقة؟ موافقة.

السيد المقرور : المادة كما وردت في المشروع المادة ٧ - تحدد مهام مفتشي العمل وصلاحياتهم ومكافآتهم والتزامات صاحب العمل تجاه مفتشي العمل بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

هكذا من العمل

قرار مجلس النواب

المادة ٧ : موافقة عليها كما وردت بعد اجراء التعديلات التالية :

- شطب العبارة التالية (تحدد مهام مفتشي العمل) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية (تحدد مؤهلات مفتشي العمل ومهامهم).

قرار مجلس الاعيان

المادة ٧ : اعادة صياغتها على النحو التالي :

٧ - تحدد مؤهلات مفتشي العمل ومهامهم وصلاحياتهم ومكافآتهم كما تحدد التزامات صاحب العمل اتجاههم بموجب انظمة تصدر لهذه الغاية.

قرار اللجنة

المادة ٧ :-

موافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٨ - يترتب على صاحب العمل أو من ينوب عنه ما يلي :-

أ. أن يرسل إشعاراً إلى الوزارة أو إلى أي من مكاتبها في منطقة العمل يتضمن عدد العمال لديه وموقع عمل كل منهم وطبيعة عمله وتاريخ مباشرته للعمل.

قرار مجلس النواب

المادة ٨ : موافقة عليها كما وردت بعد شطب كلمة يترتب الواردة في مطلع المادة. الفقرة أ - شطب كلمة (مكاتبها) والاستعاضة عنها بكلمة (مديرياتها).

- اضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة (والاجر وذلك في الشهر الاول من كل سنة).

قرار مجلس الاعيان

المادة ٨ :

أ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (والاجر) والاستعاضة عنها بكلمة (وأجره).

قرار اللجنة

المادة ٨ :

موافقة على قرار مجلس الاعيان

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٩ - ب - للوزير بناء على تنسيب المفتش الطلب من صاحب العمل ازالة المخالفة خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ تبليغه إنذاراً خطياً بذلك وفي حالة تخلفه، فللوزير او من يفوضه ان يقرر اغلاق المؤسسة لحين ازالة المخالفة او صدور قرار المحكمة بشأنها.

قرار مجلس النواب

المادة ٩ :-

ب - موافقة عليها كما وردت بعد اجراء التعديلات التالية :

أولاً - شطب عبارة (للوزير بناء على تنسيب المفتش) والاستعاضة عنها بكلمة (للمفتش).

ثانياً - شطب كلمة (من) والاستعاضة عنها بكلمة (التي) اضافة كلمة (خطياً) بعد عبارة (من تاريخ تبليغه إنذاراً...).

ثالثاً - شطب العبارة التالية الواردة اخر الفقرة (يقرر اغلاق المؤسسة لحين ازالة المخالفة او صدور قرار المحكمة بشأنها) والاستعاضة عنها بعبارة (يحيله الى المحكمة).

قرار مجلس الاعيان

المادة ٩ :

ب - إعادة صياغتها على النحو التالي : للمفتش الطلب من صاحب العمل ازالة المخالفة خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ تبليغه إنذاراً خطياً بذلك وفي حالة تخلفه، فللوزير او من يفوضه ان يقرر اغلاق المؤسسة لحين ازالة المخالفة او صدور قرار المحكمة بشأنها.

قرار اللجنة

المادة ٩ :-

ب - موافقة على قرار مجلس الاعيان. معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

قرار مجلس النواب

رابعاً - اضافة الفقرة التالية :

ج - تحكم المحكمة على المخالف بعقوبة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على خمسمائة دينار ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدها الأدنى لأي سبب من الاسباب التقديرية المخففة.

قرار مجلس الاعيان

ج - موافقة على قرار مجلس النواب مع حذف كلمة (بمقوبة) والاستعاضة عنها بعبارة (إزالة المخالفة وبغرامة).

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح للمجلس.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الثالث

التشغيل والتوجيه المهني

المادة ١٠ - أ - تنشئ الوزارة مكاتب

عامة للتشغيل والتوجيه

المهني ويحدد الوزير

بموجب تعليمات يصدرها

مهام هذه المكاتب وبذل

الخدمات التي تتقاضاه.

قرار مجلس النواب

المادة ١٠ : موافقة كما وردت بعد

اجراء التعديلات التالية عليه :

أ - أولاً - شطب عبارة (مكاتب عامة) والاستعاضة عنها بكلمة (مديريات).

ثانياً - شطب كلمة (المكاتب) والاستعاضة عنها بكلمة (المديريات).

ثالثاً - شطب العبارة التالية الواردة آخر الفقرة (وبذل الخدمات التي تتقاضاه).

قرار مجلس الاعيان

المادة ١٠ - أ - اعادة صياغتها على

النحو التالي :

تتولى الوزارة مهام تنظيم سوق العمل، والتوجيه المهني، ووضع التعليمات اللازمة لتوفير فرص العمل والتشغيل للأردنيين داخل المملكة وخارجها بالتعاون مع الجهات المختصة.

قرار اللجنة

المادة ١٠ :-

موافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح

للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢ - أ - لا يجوز استخدام أي

عامل غير أردني إلا

بموافقة الوزير أو من ينييه

شريطة ان يتطلب العمل

خبرة وكفاءة غير متوفرة

لدى العمال الأردنيين أو كان العدد المتوفر منهم لا يفي بالحاجة وتعطى الأولوية للخبراء والفنيين والعمال العرب.

ب - يجب أن يحصل العامل

غير الأردني على تصريح

عمل من الوزير أو من ينييه

قبل استخدامه أو استخدامه

ولا يجوز أن تزيد مدة

التصريح على سنة واحدة

قابلية للتجديد.

ج - تستوفي الوزارة من صاحب

العمل رسماً مقابل صرف

تصريح العمل لكل عامل

غير أردني أو تجديده

ويعتبر هذا الرسم إيراداً

للخزينة ويحدد مقدار هذا

الرسم بموجب نظام.

د - يعاقب صاحب العمل أو

مدير المؤسسة حسب

مقتضى الحال بغرامة لا

تقل عن خمسين ديناراً ولا

تزيد على مئة دينار عن كل

شهر أو الجزء من الشهر

عن كل عامل غير أردني

يستخدم بصورة تخالف

أحكام هذا القانون ولا

يجوز تخفيض الغرامة عن حدها الأدنى في أي حالة من الحالات أو لأي سبب من الأسباب.

هـ - يصدر الوزير قرار بتفسير

العامل المخالف لأحكام

هذه المادة الى خارج

المملكة على نفقة صاحب

العمل أو مدير المؤسسة

ويتم تنفيذ هذا القرار من

قبل السلطات المختصة.

قرار مجلس النواب

المادة ١٢ : موافقة عليها كما وردت

بعد:-

- شطب كلمة (بنييه) والاستعاضة عنها

بكلمة (بغرضه).

ب - موافقة عليها كما وردت بعد :

- شطب كلمة (بنييه) والاستعاضة عنها

بكلمة (بغرضه).

ج - موافقة عليها كما وردت.

د - موافقة عليها كما وردت.

هـ - موافقة عليها كما وردت بعد :-

- شطب كلمة (قرار) والاستعاضة عنها

بكلمة (قراراً).

قرار مجلس الاعيان

المادة ١٢ - موافقة كما وردت من

هكذا من العمل

كل من الشاغل

مجلس النواب بعد اضافة فقرة جديدة اليها برقم (د) بالنص التالي واعادة ترقيم الفقرات بعدها.

د - للوزير بناء على توصية من وزارة التنمية الاجتماعية ان يعفي المعوق شديد الاعاقة او ولي امره او وصية من دفع رسم تصريح العمل لمعامل غير أردني واحد اذا كان المعوق بحاجة ماسة دائمة الي المساعدة من الغير للقيام بأعباء حياته اليومية وإذا كانت مهام العامل غير الأردني تقتصر على تقديم العون للمعوق.

قرار اللجنة

المادة ١٢ :

موافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

الاستاذ داوودية ملاحظة لغوية تفضل.

السيد محمد داوودية : في نهاية الفقرة (بحاجة ماسة دائمة الى المساعدة من الغير) غير لا يدخل عليها (ال) التعريف، اما ان نقول (الاخرين) او كلمة ثانية، غير لا يدخل عليها (ال) التعريف.

معالي رئيس المجلس : في رأي لمعالي ابر عصام في الموضوع.

معالي نائب رئيس الوزراء - وزير التربية والتعليم : صحيح من وجهة نظر لغوية (غير) لا يدخل عليها (ال) ولكنها اصبحت تعبيراً قانونياً موجود في كل القوانين الاردنية لتشير لغير موضوع البحث، لكل من كان غير موضوع البحث وهي مستعملة في نصوصنا القانونية جميعها شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالكريم الدغسي.

السيد رئيس اللجنة : سيدي انا ليس بمعرفة الاستاذ محمد في اللغة ولكن (الغير) اذا كانت تنصرف الى شيء مجهول يضاف لها (ال) التعريف مثلاً انا لدي كتاب مؤلف لفقيه وعالم مصري يكون عنوان الكتاب الغير في القانون المدني المصري او احكام الغير في القانون المدني المصري، فاعتقد انه اذا كانت مبنية للمجهول تدخل عليها (ال) التعريف اما اذا قلنا (الغير ناضجة) او (الغير فاعلة) او (الغير تاركة) او (الغير كذا...) هنا لا يدخل عليه (ال) التعريف ولكن اذا كانت مبنية للمجهول وانا اقول معلومات متواضعة ليست بقدر اللغويين وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر : شكراً سيدي الرئيس

كونه لغوياً لا يجوز ادخال (ال) التعريف على (غير وبعض) في اللغة العربية

وكون باستطاعتنا وضع كلمة تعطي نفس المدلول فما المانع، ان نقول (الاخرين) او (من غير المترمين به).

معالي رئيس المجلس : اذا دعونا نتركها في اللجنة وهناك رئيس اللجنة رجل القانون وهناك لغويين.

الدكتور الحاج تفضل.

الدكتور محمد الحاج : شكراً معالي الرئيس

اذا اضيفت كلمة (غير) الى شيء (غير كذا...) فلا يجوز اضافة (ال) لها، لكن ان لم تكن مضاف اليها شيء اذا قطعت عن الاضافة (الغير) فيجوز ادخال (ال) لها وهنا يجوز اضافة (ال) لكلمة (غير) لانها لم تأتي مضافة لها.

اذا تركها للجنة ليتأكدوا من صحة هذا النبد الذي يليه.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٤ - اذا أصيب عامل أثناء قيامه بعمله أو بسبب اصابة نتج عنها عجز دائم لا يمنعه من اداء عمل غير عمله الذي كان يقوم به وجب على صاحب العمل تشغيله في عمل آخر يناسب حالته اذا وجد مثل هذا العمل وبالأجر المخصص لذلك، على ان تدفع حقوقه المالية عن المدة

السابقة لاصابته وتحسب هذه الحقوق على اساس اجرة الأخير قبل الاصابة.

قرار مجلس النواب

المادة (١٤) : موافقة عليها بعد اجراء التعديلات التالية :

أولاً : شطب العبارة التالية (أثناء قيامه بعمله أو بسبب) الواردة فيها.

ثانياً : اضافة كلمة (جزئي) بعد عبارة (اصابة نتج عنها عجز دائم).

ثالثاً : شطب كلمة (تدفع) والاستعاضة عنها بكلمة (تحسب) الواردة في المادة.

رابعاً : شطب العبارة التالية الواردة آخر المادة (وتحسب هذه الحقوق).

قرار مجلس الاعيان

المادة ١٤ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع اضافة كلمة (عمل) بعد كلمة (اصابة).

قرار اللجنة

المادة ١٤ :

موافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع.

الفصل الرابع

عقد العمل الفردي

المادة ١٥ - أ - عقد العمل هو :-

اتفاق بين صاحب عمل وعامل يلتزم بموجبه العامل بأن يعمل شخصياً لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته وإشرافه مقابل أجر يلتزم بدائه ويكون عقد العمل لمدة محدودة أو غير محدودة أو لإنجاز عمل معين.

و - ١ - لعمال المقاول الذين يشتغلون في تنفيذ مقالة ان يطالبوا صاحب المشروع مباشرة بما يستحق لهم قبل المقاول وذلك في حدود ما يستحق للمقاول على صاحب المشروع وقت رفع الدعوى.

٢ - ولعمال المقاول الفرعي أيضاً دعوى مباشرة قبل كل من المقاول الأصلي وصاحب المشروع في حدود المستحق على صاحب المشروع للمقاول الأصلي والمستحق على المقاول الأصلي للمقاول الفرعي وقت رفع الدعوى.

قرار مجلس النواب

المادة (١٥) أ - موافقة عليها كما

وردت بعد شطب كلمة (ويكون) الواردة آخر الفقرة والاستعاضة عنها بمبارة (سواء كان).

و - ١ - موافقة عليها كما وردت بعد شطب كلمة (المشروع) ايما وردت في البند (١) والاستعاضة عنها بكلمة (العمل) وشطب كلمة (بما) والاستعاضة عنها بكلمة (ما) وشطب كلمة (قبل) والاستعاضة عنها بحرف (على).

٢ - اضافة كلمة (رفع) بعد عبارة (ولعمال المقاول الفرعي ايضاً).

شطب كلمة (المشروع) ايما وردت في البند (٢) والاستعاضة عنها بكلمة (العمل).

قرار مجلس الأعيان

الفصل الرابع

شطب عبارة (عقد العمل الفردي) والاستعاضة عنها بعبارة (عقد عمل).

المادة ١٥ - أ - شطب هذه الفقرة ونقل تعريف عقد العمل الى المادة الثانية من هذا القانون ليكون بعد تعريف (عقد العمل الجماعي) والذي نقل بدوره ليكون بعد تعريف (العمل الموسمي) مع اعادة صياغته على النحو التالي :

- عقد العمل : اتفاق شفهي او كتابي صريح او ضمني، يعمد العامل بمقتضاه ان يعمل لدى صاحب العمل وتحت إشرافه او ادارته مقابل أجر ويكون عقد العمل لمدة

السيد المقرو :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٦ - يبقى عقد العمل معمولاً به

بغض النظر عن تغيير صاحب

العمل بسبب بيع المشروع او

دمجه او انتقاله بطريقة الإرث

أو لأي سبب من الاسباب

ويظل صاحب العمل الاصلي

والجديد مسؤولين بالتضامن

مدة ستة أشهر عن تنفيذ

الالتزامات الناجمة عن العمل

والمستحقة الاداء قبل تاريخ

التغيير وبعد انقضاء تلك المدة

يتحمل صاحب العمل الجديد

المسؤولية وحده.

قرار مجلس النواب

المادة (١٦) : موافقة عليها كما وردت

بعد إجراء التعديلات التالية :

أولاً - شطب العبارة التالية (المشروع

او دمجها او انتقاله) والاستعاضة عنها بالعبارة

التالية (المؤسسة او دمجها او انتقالها).

ثانياً - اضافة كلمة (عقد) بعد عبارة

(عن تنفيذ الالتزامات الناجمة عن).

ثالثاً - شطب حرف (و) الوارد في

كلمة (وبعد) آخر المادة والاستعاضة عنه

بكلمة (واما).

محدودة او غير محدودة او لعمل معين او غير معين.

- إعادة ترقيم الفقرات.

و - ١ : اعادة صياغتها على النحو التالي:

١- لعمال المقاول الذين يشتغلون في تنفيذ مقالة رفع دعوى مباشرة على صاحب المشروع للمطالبة بما يستحق لهم قبل المقاول وذلك في حدود ما يستحق للمقاول على صاحب المشروع وقت رفع الدعوى.

٢- موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع شطب كلمة (ايضاً) والاستعاضة عنها بكلمة (رفع) وشطب كلمة (قبل) والاستعاضة عنها بكلمة (على).

قرار اللجنة

الفصل الرابع (التسمية) :

موافقة على قرار مجلس الأعيان.

المادة ١٥ :

موافقة على قرار مجلس الأعيان.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة

مطروح للمجلس.

موافقة ؟

موافقة.

هكذا من المأهول

رابعاً - شطب كلمة (يتحمل) الواردة
آخر المادة والاستعاضة عنها بكلمة
(فيتحمل).

قرار مجلس الاعيان

المادة ١٦ : موافقة كما وردت من
مجلس النواب مع شطب عبارة (بسبب بيع
المشروع أو لأي سبب من الأسباب)
والاستعاضة عنها بعبارة (بسبب بيع
المشروع أو انتقاله بطريق الارث أو دمج
المؤسسة أو لأي سبب آخر) إضافة إلى
شطب كلمة (والمستحقة) والاستعاضة عنها
بكلمة (مستحقة).

قرار اللجنة

المادة ١٦ :

موافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
مطروح، الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين : شكراً معالي
الرئيس.

في نهاية هذه الفقرة ممكن ان تحدث
نوع من اللبس عندما ورد بيع المشروع
أو انتقاله بطريقة الارث أو دمج المؤسسة
بقانون الشركات وبغرفنا هناك شركات
ومؤسسات ولذلك اقترح ان تأتي
بالشكل التالي :-

(أو انتقاله بطريقة الارث أو الدمج)
وشطب كلمة (المؤسسة).

معالي رئيس المجلس : تقترح بطريقة
الارث أو الدمج وشطب كلمة المؤسسة
حسناً، الاستاذ عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي : اريد ان
اربح الاستاذ خليل ان المؤسسة وارد تعريفها
في بداية المشروع ولذلك تشمل
المؤسسات والشركات وتشمل الافراد كل
فرد طبيعي أو معنوي ولا يوجد مشكلة.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
مطروح للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٤ - مع مراعاة ما ورد في
المادة (٣١) من هذا القانون لا

يجوز فصل العامل أو اتخاذ أي
اجراء تأديبي بحقه لأسباب
تصل بالشكاوى والمطالبات
التي تقدم بها العامل إلى
الجهات المختصة والمعلقة
بتطبيق احكام هذا القانون عليه.

قرار مجلس النواب

المادة (٢٤) موافقة بعد اضافة
العبارة التالية (بالنشاطات التقايبية أو)
بعد عبارة (أي اجرا تأديبي بحقه لأسباب
تتصل).

قرار مجلس الاعيان

المادة ٢٤ - موافقة كما وردت في
مشروع الحكومة.

قرار اللجنة

المادة ٢٤ :

موافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح
للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٥ - اذا تبين للمحكمة
المختصة في دعوى أقامها

العامل خلال ستين يوماً من
تاريخ فصله ان الفصل كان
تعسفياً ومخالفاً لاحكام هذا
القانون جاز لها إصدار أمر إلى
صاحب العمل بإعادة العامل إلى
عمله الأصلي أو بدفع تعويض
له بالإضافة إلى بدل الاشعار

واستحقاقات الأخرى المنصوص
عليها في المادتين (٤٤) و(٤٥)
على أن لا يقل مقدار هذا
التعويض عن أجور ثلاثة أشهر ولا
يزيد على ستة أشهر.

قرار مجلس النواب

المادة (٢٥) إعادة صياغتها لتصبح
بالنص التالي :

المادة (٢٥) :

أ - اذا تبين للمحكمة المختصة في
دعوى أقامها العامل خلال ستين يوماً من
تاريخ فصله ان الفصل كان تعسفياً تصدر
المحكمة حكماً بإعادة العامل إلى عمله
الأصلي أو تقضي بدفع تعويض له بالإضافة
إلى بدل الاشعار واستحقاقاته الأخرى
المنصوص عليها في هذا القانون ويكون
مقدار هذا التعويض راتب شهر عن كل سنة
من سنوات خدمته لدى صاحب العمل وإذا
قلت خدمته عن ست سنوات فيكون
التعويض اجرة ستة أشهر.

ب - يحسب التعويض المنصوص عليه
في الفقرة (أ) من هذه المادة بحساب آخر
اجر تقاضاه العامل.

ج - يسري اجر العامل من تاريخ فصله
إلى حين اعادته أو قبضه التعويض المنصوص
عليه في الفقرتين السابقتين.

هذا من المجلد

د - يجب ان تفصل المحكمة في الدعوى خلال خمسة واربعين يوماً من تاريخ قيد الدعوى في قلم المحكمة.

قرار مجلس الاعيان

المادة ٢٥ - موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع اضافة العبارة التالية الى آخرها (ويحتسب التمريض على اساس آخر أجر تقاضاه العامل) وإضافة عبارة (من هذا القانون) بعد عبارة (المادتين ٤٤٤ و ٤٤٥).

قرار اللجنة

المادة ٢٥ :

الموافقة على قرار مجلس الاعيان بعد اجراء التعديل التالي على الرقمين (٤٤) و(٤٥) الواردين في متن المادة ليصبحا (٣٢) و(٣٣).

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح للمجلس.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٦ - أ - اذا أنهى صاحب العمل عقد العمل المحدد المدة قبل انتهاء مدته او انتهاء العامل لأحد الاسباب الواردة في المادة (٢٩)

من هذا القانون يحق للعامل استيفاء جميع الحقوق والمزايا التي ينص عليها العقد كما يستحق الاجور التي تستحق حتى انتهاء المدة المتبقية من العقد ما لم يكن إنهاء عقد العمل فصلاً بموجب المادة (٢٨) من هذا القانون.

ب - اذا كان إنهاء العقد المحدد المدة صادراً عن العامل في غير الحالات المنصوص عليها في المادة (٢٩) من هذا القانون جاز لصاحب العمل مطالبته بما ينشأ عن هذا الانهاء من عطل وضرب يعود تقديره الى المحكمة المختصة على ان لا يتجاوز مبلغ ما يحكم به على العامل اجر نصف شهر عن كل شهر من المدة المتبقية من العقد.

قرار مجلس النواب

المادة (٢٦) موافقة عليها كما وردت.

قرار مجلس الاعيان

المادة ٢٦ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (المحدد) الواردة في الفقرتين (أ) ب) من هذه المادة والاستعاضة عنها بكلمة (محدد).

قرار اللجنة

المادة ٢٦ :

موافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٧ - أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العامل أو توجيه إشعار اليه لإنهاء خدمته في أي من الحالات التالية :-

١ - المرأة العاملة الحامل ابتداء من الشهر السادس من حملها أو خلال اجازة الامومة.

٢ - العامل المكلف بخدمة العلم او الخدمة الاحتياطية في أثناء قيامه بتلك الخدمة.

٣ - العامل في أثناء اجازته

السنية او المرضية او الاجازة الممنوحة له لأغراض الثقافة العمالية او في أثناء اجازته المتفق عليها بين الطرفين للاتحاق بمعهد او كلية او جامعة معترف بها.

قرار مجلس النواب

المادة (٢٧) موافقة بعد :

الفقرة أ -

- البند (١) شطب كلمة (السادس) والاستعاضة عنها بكلمة (الخامس).

- إضافة بند جديد برقم (٤).

٤ - العامل الذي يتفرغ للعمل النقابي وفق احكام هذا القانون.

قرار مجلس الاعيان

المادة ٢٧ -

الفقرة (أ)

١ - موافقة كما وردت في مشروع الحكومة.

٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب.

٣ - موافقة كما وردت مع اضافة عبارة (او الحج) بعد عبارة (الثقافة العمالية) وإضافة عبارة (للتفرغ للعمل النقابي او) بعد عبارة (بين الطرفين).

٤ - شطب هذا البند المضاف من قبل مجلس النواب.

قرار اللجنة

المادة ٢٧ :

الموافقة على قرار مجلس الأعيان.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم.

موافقة؟

مراقبة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٨ - لصاحب العمل فصل العامل دون إشعار وذلك في أي من الحالات التالية:

ز - إذا أدين العامل بحكم اكتسب الدرجة القطعية أو جنحة ماسة بالشرف والأخلاق العامة.

ح - إذا وجد أثناء العمل في حالة سكر بين أو متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة أو مؤثر عقلي أو ارتكب عملاً مخالفاً بالأداب في مكان العمل.

قرار مجلس النواب

المادة (٢٨) موافقة بعد :

ز - إضافة كلمة (قضائي) بعد عبارة (إذا أدين العامل بحكم).

- شطب عبارة (أو جنحة) الواردة في الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة (بجنحة أو جنحية).

ح - موافقة كما وردت.

قرار مجلس الاعيان

المادة (٢٨) :-

ز - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب عبارة (بجنحة أو جنحية ماسة) والاستعاضة عنها بعبارة (بجنحية أو جنحية ماسة).

ح - موافقة بعد إضافة كلمة (العامة) بعد كلمة (بالآداب).

قرار اللجنة

المادة ٢٨ :

موافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٩ - يحق للعامل ان يترك العمل

دون إشعار مع احتفاظه بحقوقه القانونية عن انتهاء الخدمة وما يترتب له من تعويضات عطل وضرر وذلك في أي من الحالات التالية:

أ - استخدامه في عمل يختلف في نوعه اختلافاً ينافي عن العمل الذي اتفق على استخدامه فيه بمقتضى عقد العمل على أن تراعى في ذلك أحكام المادة (١٧) من هذا القانون.

ب - استخدامه بصورة تدعو الى تغيير محل اقامته الدائم الا اذا نص في العقد على جواز ذلك.

ج - نقله الى عمل آخر في درجة أدنى من العمل الذي اتفق على استخدامه فيه.

د - تخفيض أجره، على أن تراعى أحكام المادة (١٤) من هذا القانون.

هـ - اذا ثبت بتقرير طبي صادر عن مرجع طبي ان استمراره في العمل من شأنه تهديد صحته.

و - اذا اعتدى صاحب العمل او

من يمثله عليه في أثناء العمل أو بسببه وذلك بالضرب أو التحقير.

ز - اذا تخلف صاحب العمل عن تنفيذ أي حكم من أحكام هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه شريطة ان يكون قد تلقى إشعاراً من جهة مختصة في الوزارة تطلب فيه التقيد بتلك الأحكام.

قرار مجلس النواب

المادة (٢٩) موافقة عليها كما وردت.

قرار مجلس الاعيان

المادة ٢٩ - موافقة كما وردت بعد شطب عبارة (وما يترتب له من تعويضات عطل وضرر) الواردة في مطلعها.

قرار اللجنة

المادة ٢٩ :

الاصرار على قرار مجلس النواب.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

هذا من الأعمال

المادة ٣١ - أ - يجوز لصاحب العمل إنهاء أو تعليق بعض أو كل عقود العمل غير المحددة المدة إذا اقتضت ظروف اقتصادية أو فنية اقتضت ظروف اقتصادية أو فنية هذا الإلغاء أو التعليق، كتقليص حجم العمل، أو استبدال نظام الانتاج بآخر، أو التوقف نهائياً عن العمل شريطة إشعار الوزارة بذلك.

ب - موافقة وتصيح فقرة (ج) مع إضافة الحرف (ب) الى (أ) الوارد في الفقرة.

- إضافة فقرة جديدة لتصبح فقرة (ب) وعلى النحو التالي:

ب - لوزير العمل تشكيل لجنة من أطراف الانتاج الثلاث للتحقق من سلامة الاجراءات.

قرار مجلس الاعيان

المادة ٣١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة فقرة جديدة برقم (د).

د - يحق للعامل الذي علق عقد عمله وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة ان يترك العمل دون إشعار مع احتفاظه بحقوقه القانونية عن انتهاء الخدمة.

قرار اللجنة

المادة ٣١:

١ - إعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي:

هذا من الأعمال

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة ٣٨ كما وردت في المشروع

المادة ٣٨ - يجوز إنهاء عقد التدريب بناء على طلب احد الفريقين في اي من الحالات التالية :-

د - اذا نقل صاحب العمل مكان التدريب المحدد في العقد الى مكان آخر يشكل صعوبة على المتدرب في الانتقال اليه او يضر بمصلحته ولا يجوز له التلوع بهذا السبب بعد مضي شهر واحد على نقله لمكان التدريب الجديد.

قرار مجلس النواب

المادة ٣٨ الفقرات (أ، ب، ج، هـ) موافقة كما وردت.

الفقرة د. إعادة صياغتها على النحو التالي:

د - اذا نقل صاحب العمل مكان التدريب المحدد في العقد الى مكان آخر يشكل الانتقال اليه صعوبة على المتدرب او يضر بمصلحته ولا يجوز له ان يحتج بهذا السبب بعد مضي شهر واحد على نقله الى مكان التدريب الجديد.

قرار مجلس الاعيان

المادة (٣٨):

د - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (له) والاستعاضة عنها بكلمة (للمتدرب).

قرار اللجنة

المادة ٣٨:

موافقة على قرار مجلس الاعيان.

موافقة.

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح للمجلس.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة ٤٣ - أ - يكون عقد العمل الجماعي ملزماً :-

٢ - للعمال المشمولين بأحكامه في حالة انسحابهم من النقابة او الاتحاد الذي هو طرف في العقد الجماعي اذا كانوا اعضاء في تلك النقابة او الاتحاد او المنظمة وقت ابرام العقد.

قرار مجلس النواب

المادة ٤٣ : أ - يكون عقد العمل الجماعي ملزماً للفتات التالية :

فقرة ٢/أ :

شطب كلمة (العمال) والاستعاضة عنها بكلمة (العمال).

قرار مجلس الاعيان

المادة ٤٣ - أ - موافقة على قرار مجلس النواب بعد :

١ - موافقة.

٢/أ إعادة صياغته ليصبح بالنص التالي:-

٢ - العمال المشمولين بأحكامه في حالة انسحابهم من النقابة أو انسحاب النقابة من الاتحاد والذي هو طرف في العقد الجماعي إذا كانوا أعضاء في تلك النقابة أو كانت النقابة عضواً في الاتحاد وقت إبرام العقد.

قرار اللجنة

المادة ٤٣ :

موافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٨ - لا يجوز حسم أي مبلغ من أجر العامل إلا في الحالات التالية :-

ج - اشتراكات وأقساط الضمان الاجتماعي المستحقة على العامل والحسميات الواجب اجراؤها بموجب القوانين الاخرى.

قرار مجلس النواب

المادة ٤٨ :-

الفقرة ج : موافقة بعد شطب كلمة (وأقساط) الواردة في مطلعها مع إضافة كلمة (وأقساطه) الى آخر الفقرة.

قرار مجلس الاعيان

المادة ٤٨ -

ج - موافقة مع شطب كلمة (وأقساط) والاستعاضة عنها بكلمة (وأقساطه) ونقلها لتكون بعد كلمة (الاجتماعي).

قرار اللجنة

المادة ٤٨ :

موافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٠ - إذا ثبت ان العامل قد تسبب في فقد أو اتلاف ادوات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهدة العامل وكان ذلك ناشئاً عن خطأ العامل أو مخالفته تعليمات صاحب العمل فلصاحب العمل ان يقتطع من أجر العامل قيمة الاشياء المفقودة أو المتلفة أو كلفة اصلاحها على ان لا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض عن أجر خمسة ايام في الشهر ولصاحب العمل حق اللجوء الى المحاكم.

قرار مجلس النواب

المادة ٥٠ موافقة بعد اجراء التعديلات التالية :

أولاً : شطب عبارة (أو اتلاف) الواردة في مطلع المادة.

ثانياً : إضافة عبارة (اتلافها) بعد عبارة (يملكها صاحب العمل ان) الواردة فيها.

ثالثاً : شطب كلمة (عن) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (على).

قرار مجلس الاعيان

المادة ٥٠ - موافقة كما وردت في

مشروع الحكومة مع اضافة عبارة (أو يحوزها) بعد كلمة (يملكها) وشطب كلمة (عن) والاستعاضة عنه بكلمة (على).

قرار اللجنة

المادة ٥٠ :

موافقة على قرار مجلس الاعيان

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٢ - ب - في حالة تصفية المؤسسة أو افلاس صاحب العمل يدفع المصفي أو وكيل التفليسة للعامل أو لورثته فوراً وبمجرد وضع يده على اموال صاحب العمل ما يعادل أجر شهر واحد من المبالغ المستحقة له وذلك قبل تسديد أي مصروفات اخرى بما في ذلك المصروفات القضائية ومصروفات التفليسة أو التصفية.

قرار مجلس النواب

المادة ٥٢ - ب - موافقة كما وردت.

هكذا من الأشهر

١١
٣٧٨
٥٥٨

قرار مجلس الأمن

المادة ٥٢ - ب - موافقة مع إضافة
عبارة (المؤسسة أو) بعد عبارة (على أموال).

قرار اللجنة

المادة ٥٢ :

الاصرار على قرار مجلس النواب.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
مطروح للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٥ - أ - لمجلس الوزراء بناء

على تنسيب الوزير ان يعين

سلطة من ذوي الخبرة

والاختصاص في شؤون

العمل تسمى (سلطة

الاجور) تتألف من شخص

أو أكثر للنظر في الدعاوى

المتعلقة بالاجور في منطقة

معينة ومنها النقص في

الاجر المدفوع أو

الحسميات غير القانونية

منه أو تأخير دفعة أو اجور

ساعات العمل الاضافية

على ان يتم الفصل فيها

بصورة مستعجلة.

ويشترط في قبول الدعوى

ان يكون العامل على رأس

عمله أو لم يمض على

انتهاء عمله مدة تزيد على

سنة اشهر وفي حالة عدم

توفر هذا الشرط فلعامل

الحق في اللجوء الى

المحكمة النظامية

المختصة.

ب - لا تكون سلطة الاجور

ملزمة بتطبيق الاجراءات

والاصول المتبعة في

المحاكم وتكون لها نفس

الصلاحيات الممنوحة

للمحاكم النظامية في

الامور التالية :-

١ - دعوى اي شخص لسماح

شهادته بعد القسم

واحضاره بواسطة سلطات

الامن المختصة في حالة

تخلقه عن الحضور.

٢ - الطلب من اطراف الدعوى

تقديم المستندات

والبيانات التي تراها

ضرورية للفصل في

الدعوى.

ج - يقدم الادعاء خطيا من

العامل نفسه او من نقابة

العمال بالنيابة عنه ويجوز

تقديم ادعاء واحد من عدد

من العمال اذا كانوا

يعملون في المؤسسة ذاتها

وكان سبب دعواهم

واحدا ولكل من الطرفين

المتنازعين توكيل من

ينوب عنه امام سلطة

الاجور المختصة.

د - يجوز لسلطة الاجور ان

تطلب الى صاحب العمل

ضمن فترة تحددها ان

يدفع للعامل الاجور

المحسومة بصورة غير

قانونية او الاجور غير

المدفوعة أو المستحقة

الاداء او التي تأخر عن

دفعها في المدة المعينة

لهذا الغرض ولها ان

تضيف تعويضا تقدره

شرطه ان لا يتجاوز مبلغ

التعويض المحسوم او غير

المدفوع عن المدة

المطالب باجور عنها،

ويشترط في ذلك ان لا

يلزم صاحب العمل بدفع

تعويض عن الاجور

الناقصة والمتأخر دفعها اذا

اقتنعت السلطة ان التأخر

كان ناجما عن خطأ

بحسن نية، او عن نزاع

على المبلغ الواجب دفعه

او عن حدوث حالة طارئة

او عن تخلف العامل عن

المطالبة بدفع الاجور او

قبولها.

هـ - تنظر سلطة الاجور في

الدعوى المقدمة اليها

بحضور الطرفين او من

ينوب عنهما وتسقط

الدعوى اذا تغيب العامل

المدعي وتنظر فيها

بحضوره اذا غاب صاحب

العمل المدعي عليه

وتصدر قرارها بحق الاخير

في هذه الحالة غايبا

ويكون قرارها قابلا

للاستئناف لدى محكمة

الاستئناف خلال عشرة

ايام من تاريخ تبليغه اذا

كان المبلغ المحكوم به

للعامل يزيد على مئة دينار.

و - يتم تنفيذ قرارات سلطة

الاجور من قبل دوائر

الاجراء المختصة كأنها

قرارات صادرة عن

المحاكم النظامية شرعية

ان لا تخضع المبالغ

المحكومة بها للتقسيم.

هكذا من الأشغال

ز - يعفى من الرسوم والطوابع الادعاء المقدم من العامل لسلطة الاجور وكذلك قراراتها المقدمة للتنفيذ الى دوائر الاجراء واما استئناف قراراتها فتخضع للرسوم المقررة في المحاكم المختصة.	الفقرة د : موافقة بعد :
ح - تصرف للسلطة المكافآت التي يقرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ويؤخذ بين الاعتبار عدد القضايا التي قدمت اليها وفصلت فيها ويشترط في ذلك ان تقوم السلطة بمهامها خارج اوقات الدوام الرسمي كما تصرف للموظفين العاملين فيها المكافآت التي يقرها الوزير.	إضافة كلمة (المبلغ) بعد كلمة (التعويض).
و) المادة ٥٥ موافقة على (أ، ب، د، هـ) كما وردت.	الفقرة (ز) شطب عجز الفقرة التالية :
الفقرة ج إعادة صياغة العبارة التالية الواردة في مطلعها (يقدم الادعاء خطياً من العامل نفسه أو من نقابة العمال بالنيابة عنه... لتصبح بالنص التالي : (يقدم العامل نفسه أو نقابة العمال بالنيابة عنه الادعاء خطياً).	(واما استئناف قراراتها فتخضع للرسوم المقررة في المحاكم المختصة).
	الفقرة ح :
	أولاً إضافة عبارة (وللموظفين العاملين معها) بعد عبارة (تصرف للسلطة) الواردة في مطلعها.
	ثانياً شطب عبارة (مجلس الوزراء بناء على تنسيب).
	ثالثاً شطب العبارة التالية الواردة في آخر الفقرة (كما تصرف للموظفين العاملين فيها المكافآت التي يقرها الوزير).
	قرار مجلس الاعيان
	المادة ٥٥ - شطب هذه المادة وإعادة ترقيم المواد بعدها.
	قرار اللجنة
	المادة ٥٥ :
	الاصرار على قرار مجلس النواب.
	معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس.
	موافقة ؟
	موافقة.

المادة ٦٠ - أ - يجوز تشغيل العامل أكثر من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير أو من ينييه على ان يتقاضى العامل عنها اجرا اضافيا لا يقل عن (٢٥٪) من اجره المعتاد.	المادة ٦٠ :
قرار مجلس النواب	المادة ٦٠ - أ - يجوز تشغيل العامل أكثر من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير أو من ينييه على ان يتقاضى العامل عنها اجرا اضافيا لا يقل عن (٢٥٪) من اجره المعتاد.
المادة ٦٠	قرار مجلس النواب
الفقرة أ : صياغتها على النحو التالي :	المادة ٦٠ - أ - يجوز تشغيل العامل أكثر من ساعات العمل العادية على ان يتقاضى العامل عن ساعة العمل الإضافية أجراً لا يقل عن ١٢٥٪ من أجره المعتاد.
يجوز تشغيل العامل بموافقته أكثر من ساعات العمل العادية على ان يتقاضى العامل عن ساعة العمل الإضافية أجراً لا يقل عن ١٢٥٪ من أجره المعتاد.	قرار مجلس الاعيان
قرار مجلس النواب	المادة ٦٠ - الفقرة (أ) إعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :
المادة ٦٩ - لكل من الزوجين العاملين الحصول على اجازة لمدة واحدة بدون اجر لمدة لا تزيد على سنتين لمرافقة زوجه اذا انتقل الى عمل آخر يقع خارج المحافظة التي يعمل فيها داخل المملكة او الى عمل يقع خارجها.	أ - يجوز للعامل بطلب من صاحب العمل ان يشتغل أكثر من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير أو من يفوضه على ان يتقاضى العامل عن ساعة العمل الإضافية اجر لا يقل عن ١٢٥٪ من أجره المعتاد.
قرار مجلس النواب	المادة ٦٩ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب عبارة (آخر يقع خارج المحافظة التي يعمل فيها داخل المملكة او الى عمل يقع خارجها) والاستعاضة عنها بعبارة (يقع خارج المملكة).
المادة ٦٩ موافقة بعد :	
- شطب حرف (الباء) الواردة في كلمة (بدون) لتصبح (دون).	
قرار مجلس الاعيان	
المادة ٦٩ - موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب عبارة (آخر يقع خارج المحافظة التي يعمل فيها داخل المملكة او الى عمل يقع خارجها) والاستعاضة عنها بعبارة (يقع خارج المملكة).	

هذا من المجلد

قرار اللجنة

المادة ٦٩ :

الاصرار على قرار مجلس النواب.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة

مطروح للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٧٢ - للعائلة بعد انتهاء اجازة

الأمومة المنصوص عليها في

المادة (٧٢) من هذا القانون

الحق في ان تأخذ خلال سنة

من تاريخ الولادة فترة او

فترات مدفوعة الاجر بقصد

ارضاع مولودها الجديد

لا تزيد مجموعها عن الساعة

في اليوم الواحد.

قرار مجلس النواب

المادة (٧٢) موافقة بعد :-

- شطب الرقم (٧٢) الموجود في متن

المادة ليصبح (٧٠)، وازافة كلمة (في) بعد

عبارة (لا تزيد) وحذف كلمة (عن)

والاستعاضة عنها بكلمة (على).

قرار مجلس الاعيان

المادة ٧٢ - موافقة كما وردت من

مجلس النواب مع اضافة كلمة (للمرأة) الى
مطلع المادة وشطب كلمة (تزيد)
والاستعاضة عنها بكلمة (يزيد).

قرار اللجنة

المادة ٧٢ :

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح

للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٧٤ - مع مراعاة الاحكام

المتعلقة بالتدريب المهني لا

يجوز بأي حال تشغيل من لم

يبلغ الخامسة عشر من عمره

بأي صورة من الصور.

قرار مجلس النواب

المادة ٧٤ موافقة بعد حذف عبارة

(يبلغ الخامسة عشرة) والاستعاضة عنها

بعبارة (يكمل السادسة عشرة).

قرار مجلس الاعيان

المادة ٧٤ - موافقة كما وردت من

مجلس النواب مع شطب عبارة (تشغيل من)

والاستعاضة عنها بعبارة (تشغيل الحدث

الذي).

قرار اللجنة

المادة ٧٤ :

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح

للمجلس.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٧٥ - لا يجوز تشغيل الحدث

الذي لم يبلغ السابعة عشرة

من عمره في الاعمال الخطرة

او المرهقة او المضرة بالصحة

وتحدد هذه الاعمال بقرارات

يصدرها الوزير بعد استطلاع

آراء الجهات الرسمية

المختصة.

قرار مجلس النواب

المادة ٧٥ موافقة كما وردت.

قرار مجلس الاعيان

المادة ٧٥ - موافقة كما وردت من

مجلس النواب مع شطب كلمة (يبلغ)

والاستعاضة عنها بكلمة (يكمل).

قرار اللجنة

المادة ٧٥ :

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح

للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٨٥ - أ - اذا خالف صاحب

العمل اي حكم من

احكام هذا الفصل

فللوزير اغلاق المؤسسة

كلياً أو جزئياً او ايقاف

اي آلة فيها اذا كان من

شأن تلك المخالفة

تمريض العمال او

المؤسسة او الآلات

للخطر وذلك الى ان

يزيل صاحب العمل

المخالفة.

ج - يراعى في حالة اغلاق

المؤسسة او ايقاف الآت

فيها عدم الاخلال بحق

العاملين في المؤسسة في

تقاضى اجورهم كاملة

غن مدة الاغلاق او

الايقاف.

قرار مجلس النواب

المادة ٨٥ موافقة كما وردت.

قرار مجلس الاعيان
المادة ٨٥ - الفقرة (أ) موافقة بعد
اضافة عبارة (أو مكان العمل) بعد عبارة
(اغلاق المؤسسة) وشطب كلمة (فيها)
والاستعاضة عنها بكلمة (فيهما).
ج - اعادة صياغتها على النحو التالي :
ج - يراعى في حالة اغلاق المؤسسة او
مكان العمل او ايقاف الات فيهما عدم
الاخلال بحق العمال في تقاضي اجورهم
كاملة عن مدة الاغلاق او الايقاف.
قرار اللجنة
المادة ٨٥ :
الموافقة على قرار مجلس الاعيان.
معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
مطروح للمجلس.
موافقة؟
موافقة.
السيد المقرر :
المادة كما وردت في المشروع
الفصل الحادي عشر
نقابات العمال ونقابات اصحاب العمل
قرار مجلس النواب
شطب عبارة (ونقابات اصحاب العمل)
الواردة في بداية الفصل.
قرار مجلس الاعيان
الفصل الحادي عشر : عنوان الفصل

موافقة كما ورد من مجلس النواب مع اضافة
عبارة (وجمعيات اصحاب العمل) الى آخر
العنوان.
قرار اللجنة
الفصل الحادي عشر (التسمية) موافقة
على قرار مجلس الاعيان.
معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
مطروح للمجلس.
موافقة؟
موافقة.
السيد المقرر :
المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٠١ - يضع الاتحاد العام
لنقابات العمال بعد الاستئناس
برأي الوزارة نظاماً داخلياً
للاتحاد والنقابات على ان
يتضمن الامور التالية :
قرار مجلس النواب
المادة ١٠١ :- المطلاع موافقة.
قرار مجلس الاعيان
المادة ١٠١ - موافقة كما وردت من
مجلس النواب مع اعادة صياغة مطلعها على
النحو التالي :
- يضع الاتحاد العام لنقابات العمال بعد
الاستئناس برأي الوزارة نظاماً داخلياً للاتحاد
والنقابات على ان يتضمن النظام الداخلي

لنقابات الأمور التالية :-

قرار اللجنة

المادة ١٠١ :

موافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح

للمجلس.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٢ - تعتبر نقابات العمال

واصحاب العمل المسجلة قبل

نفاذ هذا القانون قائمة وكأنها

مسجلة بمقتضاه.

قرار مجلس النواب

المادة ١٠٢

موافقة بعد شطب عبارة (واصحاب

العمل) الواردة في المادة.

قرار مجلس الاعيان

المادة ١٠٢ - موافقة كما وردت من

مجلس النواب واعتبار ما ورد فيها فقرة (أ)

واضافة الفقرتين التاليتين اليها برقم (ب)

و(ج).

ب - تعتبر نقابات اصحاب العمل

المسجلة قبل نفاذ هذا القانون بمثابة

جمعيات مسجلة بمقتضاه.

ج - على نقابات العمال وجمعيات
اصحاب العمل المذكورة اعلاه توفير
ارضاها وأنظمتها وتسمياتها مع أحكام هذا
القانون خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من
تاريخ نفاذه.

قرار اللجنة

المادة ١٠٢ :

موافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح

للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

الاستاذ محمد داوودية.

السيد محمد داوودية : يبدو في نقص

شيء في الطباعة يحدث خلل في الفصل

الحادي عشر صفحة (٤٧) نقابات العمال

ونقابات اصحاب العمل قرار مجلس الاعيان

عنوان الفصل موافقة كما ورد من مجلس

النواب مع اضافة عبارة (وجمعيات اصحاب

العمل الى آخر العنوان) الحقيقة المقصود

(بجمعيات اصحاب العمل) المحل ونقابات

اصحاب العمل.

معالي رئيس المجلس : اذا تذكر في

بداية هذه الجلسة عندما كان الحديث عن

الهيئة والجمعية وقر المجلس ان تكون

جمعية.

السيد محمد داوودية : يدل (ونقابات اصحاب العمل) (جمعيات اصحاب العمل).

معالي رئيس المجلس : موجودة، الاستاذ عبدالرؤوف.

معالي نائب رئيس الوزراء - ووزير التربية والتعليم : قرار مجلس الاعيان معطوف على قرار مجلس النواب، قرار النواب شطب (ونقابات اصحاب العمل) صار العنوان (نقابات العمال) وكذلك الاعيان اضاف له (وجمعيات اصحاب العمل).

معالي رئيس المجلس : لان مجلس النواب شطبها في السابق الدكتور الحاج.

الدكتور محمد الحاج : انا اخشى من اشكالية هنا في قضية تسجيلها بمثابة جمعيات مسجلة بمقتضاه. هنالك جمعيات غيرية وهناك جمعيات تعاونية فلا ادري كيف ستكون جمعيات وعلى اي نظام من الجمعيات ستسجل نقابات اصحاب العمل.

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

معالي نائب رئيس الوزراء - ووزير التربية والتعليم : اذا سمحت معالي الرئيس مسجلة بمقتضى هذا القانون وبالتالي جمعيات اصحاب العمل تسجل بمقتضى قانون العمل وفي وزارة العمل، الذي تغير هو

الاسم فقط ولم يتغير حكم من الاحكام التابعة لها، المادة تقول :-

(تعتبر نقابات اصحاب العمل المسجلة قبل نفاذ هذا القانون بمثابة جمعيات مسجلة بمقتضاه) شكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر تفضل.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٣ - أ - يقدم طلب تأسيس اي نقابة للعمال او لاصحاب العمل موقماً من قبل المؤسسين الى مسجل النقابات في الوزارة مرتقاً بما يلي :

١ - النظام الداخلي للنقابة مدرجاً فيه اسم النقابة ومركزها الرئيسي وعنوانها.

٢ - اعضاء الهيئة الادارية الاولى لها المنتخبة من قبل المؤسسين.

ب - لمسجل النقابات ان يكلف الهيئة الادارية تزويده بأي تفاصيل اضافية يراها ضرورية لدراسة الطلب واتمام اجراءات تسجيل النقابة.

ج - يترتب على مسجل النقابات ان يصدر قراره بشأن طلب تسجيل اي نقابة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب اليه فاذا وافق على الطلب اصدر لها شهادة بتسجيل النقابة وينشر قرار التسجيل في الجريدة الرسمية وإذا قرر رفض الطلب فللمؤسسين الطعن في قراره لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ القرار.

د - يجوز للأشخاص الذين تضرروا من تسجيل اي نقابة الطعن في قرار تسجيلها لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية.

قرار مجلس النواب

المادة ١٠٣

موافقة بعد شطب عبارة (أو لأصحاب العمل) الواردة في الفقرة (أ).

قرار مجلس الاعيان

المادة ١٠٣ - الفقرة (أ) موافقة كما وردت من مجلس النواب مع اضافة عبارة (أو لجمعيات اصحاب العمل) بعد عبارة (نقابة للعمال) واطافة عبارة (والجمعيات) بعد عبارة (مسجل النقابات).

البند (١) اعادة صياغته على النحو التالي:

١ - النظام الداخلي للنقابة او الجمعية مدرجاً فيه.

اسمها ومركزها الرئيس - بها.

البند (٢) موافقة.

ب - موافقة كما وردت مع اضافة عبارة (والجمعيات) بعد عبارة (لمسجل النقابات) واطافة عبارة (او الجمعية) الى آخر الفقرة.

ج - موافقة مع اضافة عبارة (والجمعيات) بها. عبارة (مسجل النقابات) واطافة عبارة (او جمعية) بعد عبارة (أي نقابة وشطب كلمة (لها) الواردة فيها واطافة عبارة (او الجمعية) بعد عبارة (بتسجيل النقابة).

د - موافقة بعد اضافة عبارة (أو جمعية) بعد عبارة (أي نقابة).

هكذا من أجل

قرار اللجنة

المادة ١٠٣ :

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.
معالي رئيس المجلس : القرار مطروح
للمجلس الكريم. معالي الاستاذ عبدالرؤوف
الروابدة.

معالي نائب رئيس الوزراء - ووزير
التربية والتعليم : حتى المادة (١٠٩) لا
يوجد اي تغير سوى اضافة كلمة (والجمعية)
بعد (النقابة) ولذلك اتمنى يا سيدي ان
المقرر لا يمر على كل هذه الصفحات حتى
الصفحة (٥٧) لا توجد اي كلمة سوى
اضافة كلمة (والجمعية) بعد (النقابة) حتى
يستوي المعنى.

معالي رئيس المجلس : هل هذا
مناسب؟
حسناً.

السيد المقرر.

السيد المقرر : نقرأ من المادة (١٠٩)؟
معالي رئيس المجلس : نعم.
وهذه هي المواد من المادة (١٠٤) الى
(١٠٨).

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٤ - أ - تعتبر النقابة قائمة
بالاسم الذي سجلت به
وتكتسب الشخصية

الاعتبارية وتمارس بهذه
الصفة جميع الاعمال
النقابية المصرح لها
بممارستها وفقاً لاحكام
هذا القانون والانظمة
الصادرة بموجبه
وبمقتضى النظام الداخلي
لها اعتباراً من تاريخ :

١ - نشر قرار مسجل النقابات
بتسجيل النقابة في
الجريدة الرسمية.

٢ - من تاريخ صدور قرار
محكمة العدل العليا
بالغاء قرار المسجل
برفض تسجيل النقابة.

٣ - بعد انقضاء مدة الطعن
المنصوص عليها في
المادة (١٠٣) من هذا
القانون.

ب - على النقابة تزويد مسجل
النقابات بأي تغيير او
تعديل يطرأ على نظامها
الداخلي وذلك خلال
خمس عشرة يوماً من
تاريخ اجرائه.

قرار مجلس النواب

المادة ١٠٤

موافقة بعد

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٠٥ - ترسل جميع المراسلات
والايماعات للنقابة الى
عنوانها المسجل ويجب ان
يلغى مسجل النقابات بأي
تغيير فيه خلال سبعة ايام من
حدوثه ويدرج التغيير في
سجل النقابات لدى مسجل
النقابات والا اعتبر العنوان
المسجل اصلاً قائماً.

قرار مجلس النواب

المادة ١٠٥

موافقة كما وردت.

قرار مجلس الاعيان

المادة ١٠٥ - موافقة بعد :

اضافة عبارة (او الجمعية) بعد كلمة
(لنقابة) وشطب عبارة (مسجل النقابات)
اينما وردت والاستعاضة عنها بكلمة
(المسجل) وضافة كلمة (والجمعيات) بعد
عبارة (سجل النقابات).

قرار اللجنة

المادة ١٠٥ :

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

اولاً : شطب عبارة (من تاريخ) الواردة
في البند الثاني من الفقرة (أ).
ثانياً : شطب كلمة (بعد) الواردة في
البند (٣).

قرار مجلس الاعيان

المادة ١٠٤ - موافقة كما وردت من
مجلس النواب مع اجراء التعديلات التالية :

أ - اضافة عبارة (او الجمعية) بعد عبارة
(تعتبر النقابة) وشطب كلمة (النقابة) الواردة
فيها.

البند (١) اضافة عبارة (والجمعيات)
بعد عبارة (مسجل النقابات) وكذلك اضافة
عبارة (او الجمعية) بعد عبارة (بتسجيل
النقابة).

البند (٢) اضافة كلمة (أو) الى مطلعها
واضافة عبارة (او الجمعية) الى آخر البند.

البند (٣) موافقة كما وردت من مجلس
النواب بعد اضافة كلمة (أو) الى مطلع البند.

الفقرة - ب - موافقة بعد : شطب
العبارة التالية :

الواردة في مطلعها (على النقابة تزويد
مسجل النقابات) والاستعاضة عنها بعبارة
(على النقابة او الجمعية تزويد مسجل
النقابات والجمعيات).

قرار اللجنة

المادة ١٠٤ :

موافقة على قرار مجلس الاعيان.

المادة ١٠٦ - يجوز لمسجل النقابات الغاء شهادة تسجيل النقابة اذا ثبت له انها اصبحت غير قائمة اما لحلها اختيارياً او لانها حلت وفقاً لاحكام المادة () من هذا القانون.

قرار مجلس النواب

المادة ١٠٦

موافقة بعد

شطب العبارة التالية الواردة في نهاية المادة (لاحكام المادة () من هذا القانون) والاستعاضة عنها بعبارة (القرار قضائي).

قرار مجلس الاعيان

المادة ١٠٦ - اعادة صياغتها على النحو التالي :

١٠٦ - يقوم المسجل بإلغاء شهادة تسجيل النقابة او الجمعية اذا ثبت له انها اصبحت غير قائمة اما لحلها اختيارياً او لأنها حلت وفقاً لاحكام هذا القانون او بقرار قضائي.

قرار اللجنة

المادة ١٠٦

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٧ - يجوز حل النقابة اختيارياً بموافقة ثلثي اعضائها المسددين لاشتراكاتهم في

اجتماع غير عادي تعقده الهيئة العامة للنقابة لهذه الغاية دون غيرها ويتم تصفية اموالها وحقوقها والتصرف بها في هذه الحالة وفقاً لاحكام النظام الداخلي ويجب اشعار الوزير والاتحاد العام للنقابات بقرار الحل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

قرار مجلس النواب

المادة ١٠٧

موافقة كما وردت.

قرار مجلس الاعيان

المادة ١٠٧ - موافقة بعد : اعادة صياغة عبارة (يجوز حل النقابة) الواردة في مطلبها لتصبح (تحل النقابة او الجمعية) وازدادة عبارة (او الجمعية) بعد عبارة (العامة للنقابة) وشطب عبارة (الاتحاد العام للنقابات) والاستعاضة عنها بعبارة

قرار اللجنة

المادة ١٠٧ :

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٨ - أ - اذا تخلفت النقابة عن تقديم اي ائصار او كشف او ميزانية عمومية

قرار مجلس النواب

المادة ١٠٨

موافقة كما وردت.

قرار مجلس الاعيان

المادة ١٠٨ - موافقة مع اضافة عبارة (او الجمعية) بعد كلمة (النقابة) اينما وردت في الفقرتين (أ، ب) من هذه المادة.

قرار اللجنة

المادة ١٠٨ :

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٩ - أ - يحق لأصحاب

العمل في اي مهنة

تأسيس نقابة لهم لرعاية

مصالحها في المهنة

والدفاع عنها والعمل

على تقديم اعضائها من

النواحي الاقتصادية

والمهنية.

ب - تؤسس نقابة اصحاب

العمل من قبل مؤسسين

لا يقل عددهم عن ثلاثين

شخصاً من اصحاب

العمل في مهنة واحدة او

في مهن متماثلة او

مرتبطة ببعضها او

او اي من الحسابات او المستندات التي يوجب هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه تقديمها الى الوزارة فتعاقب النقابة او من يمثلها قانوناً بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار ولا يجوز تخفيض الغرامة المحكوم بها لاي سبب من الاسباب.

ب - اذا خالفت النقابة

احكام نظامها الداخلي

فعليها تصويب الوضع

خلال مدة لا تتجاوز

ثلاثة اشهر اما بنفسها او

بطلب من الوزارة او

الاتحاد العام لنقابات

العمال فاذا لم تقم

بتصويب الوضع خلال

المدة المقررة فتحال من

قبل الوزير او من ينوبه الى

محكمة البداية المختصة

لمحاكمتها من اجل تلك

المخالفة والمحكمة ان

توقف النقابة عن العمل

لحين صدور قرارها في

الدعوى.

مشاركة في انتاج واحد
وتحدد هذه المجموعات
المهنية بقرار من الوزير
بالاتفاق مع ممثلي النقابة
ولصاحب العمل في اي
مهنة الحق في الانتساب
الى النقابة التي تمثل
مهنته او الامتناع عن
ذلك.

ج - يشترط في المؤسس
لأي نقابة من نقابات
اصحاب العمل والعمال
وفي طالب الانتساب
اليها ما يلي :

١ - ان يكون اردني
الجنسية

٢ - ان لا يقل عمره عن ٢٥
سنة.

٣ - ان يكون غير محكوم
بجناية او جنحة مخلة
بالشرف والاداب العامة.

قرار مجلس النواب

المادة ١٠٩

شطب المادة (١٠٩) مع اعادة ترقيم
المواد.

قرار مجلس الاعيان

المادة ١٠٩ موافقة كما وردت في
مشروع الحكومة بعد :-

الفقرة (١) اعادة صياغتها على النحو
التالي :

أ - يحق لأصحاب العمل في أي مهنة
تأسيس جمعية لهم لرعاية مصالحهم المهنية
فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون.

ب - موافقة كما وردت في مشروع
الحكومة مع شطب كلمة (النقابة)
والاستعاضة عنها بكلمة (الجمعية) ايما
وردت في هذه الفقرة.

ج - موافقة بعد شطب عبارة (نقابة من
نقابات) والاستعاضة عنها بعبارة (جمعية من
جمعيات) وشطب عبارة (والعمال)
والاستعاضة عنها بعبارة (ونقابات العمال).

قرار اللجنة

المادة ١٠٩ :

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح
للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١١٠ - لا يجوز اتفاق اموال

نقابة العمال الا في الغايات

المشروعة والمتعلقة

بمصلحة النقابة بما في

ذلك ما يلي :-

أ - الرواتب والملاوات

والنفقات للموظفين

العاملين فيها.

قرار مجلس النواب

المادة ١١٠

أ - موافقة.

قرار مجلس الاعيان

المادة ١١٠ موافقة كما وردت من
مجلس النواب مع اضافة عبارة (وللأعضاء
المتفرغين للعمل فيها) الى آخر الفقرة (١)
منها.

قرار اللجنة

المادة ١١٠ :

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح
للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢٠ - الكشف

ب - ترفق بنسخة الميزانية

العمومية للنقابة التي

ترسل للمسجل بكشف

يتضمن اسماء الموظفين
وسائر العاملين في النقابة
والتغيرات التي اجرتها
عليهم وعلى اوضاعهم
خلال السنة التي تعود
اليها الميزانية.

قرار مجلس النواب

المادة ١٢٠ :-

ب - حذف حرف (الباء) الوارد في
كلمة (يكشف) لتصبح (كشف).

قرار مجلس الاعيان

المادة ١٢٠

ب - موافقة كما وردت من مجلس
النواب مع شطب كلمة (ترفق) الواردة في
مطلعها والاستعاضة عنها بكلمة (يرفق).

قرار اللجنة

المادة ١٢٠ :

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح
للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢٣ - ج - إذا لم يتمكن
الوزير بدوره من تسوية

هكذا من المأهول

النزاع فعليه ان يحيله
الى مجلس توفيق
يشكله على النحو
التالي :-

١ - رئيس يعينه الوزير
على أن لا يكون من
ذوي العلاقة بالنزاع أو
بنقابات العمال أو
أصحاب العمل.

٢ - عضوان أو أكثر
يمثلون كلا من
أصحاب العمل والعمال
باعداد متساوية يسمي
كل من الطرفين ممثليه
في المجلس.

قرار مجلس النواب

المادة ١٢٣ - ج - موافقة.

قرار مجلس الأعيان

المادة ١٢٣ - ج - البند (١) إضافة
كلمة (جميعيات) قبل عبارة (أصحاب
العمل).

قرار اللجنة

المادة ١٢٣ :

الموافقة على قرار مجلس الأعيان.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
مطروح للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢٨ - للمحكمة العمالية تفسير
ما تراه غامضاً في أي قرار
أصدرته وذلك بناء على طلب
الوزير أو طلب أحد أطراف
النزاع، وذلك بما يخرج
القرار عن النتائج التي توصل
إليها، كما وأن لها في كل
وقت ان تصحح من تلقاء
نفسها أو بناء على طلب
الوزير أو أحد الخصوم
الاعطال أو الأخطاء الكتابية أو
الحسابية التي تقع في الأحكام
والقرارات عن طريق السهو
العرضي.

قرار مجلس النواب

المادة ١٢٨ : موافقة بعد :-

إضافة كلمة (لا) بعد عبارة (وذلك بما)
الواردة في المادة.

قرار مجلس الأعيان

المادة ١٢٨ موافقة كما وردت من
مجلس النواب مع شطب عبارة (ما تراه
غامضاً في) وإضافة عبارة (لإزالة أي غموض
فيه) بعد عبارة (أطراف النزاع).

قرار اللجنة

المادة ١٢٨ :

الموافقة على قرار مجلس الأعيان.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة

مطروح للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣٢ - تكون التسوية التي تم
التوصل إليها بنتيجة
إجراءات التوفيق
بمقتضى أحكام هذا
القانون أو قرار المحكمة
العملية ملزماً للفتات
التالية :

ب - لخلفاء صاحب العمل

بما في ذلك ورثته الذين

انتقلت إليهم المؤسسة
التي يتعلق بها النزاع.

قرار مجلس النواب

المادة ١٣٢ : موافقة كما وردت.

قرار مجلس الأعيان

المادة ١٣٢ موافقة بعد :

شطب كلمة (ملزماً) الواردة في مطلع
المادة والاستعاضة عنها بكلمة (ملزمين).

ب - إعادة صياغة عبارة (لخلفاء
صاحب العمل بما) لتصبح (لخلف صاحب
العمل بمن).

قرار اللجنة

المادة ١٣٢ :

الموافقة على قرار مجلس الأعيان.

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح
للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣٧ - ج - تحدد الشروط
والإجراءات الأخرى
للاضراب والإغلاق
بموجب نظام يصدر
لهذه الغاية.

قرار مجلس النواب

المادة ١٣٧ :

ج - إضافة العبارة التالية آخر الفقرة
(بتنسيق من لجنة مختصة تمثل الوزارة
والأطراف المعنية).

قرار مجلس الأعيان

المادة ١٣٧ :

ج - موافقة كما وردت في مشروع
الحكومة.

هكذا من الأصول

قرار اللجنة

المادة ١٣٧ :

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
مطروح للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣٩ - أ - تختص محكمة

الصلح بالنظر في

الدعاوى الناشئة عن

نزاعات العمل الفردية

باستثناء الدعاوى

المتعلقة بالأجور التي

تختص سلطة الأجور

بالنظر فيها بمقتضى

هذا القانون وذلك

بصورة مستعجلة

بحيث يتم الفصل في

الدعوى خلال ثلاثة

اشهر من تاريخ

ورودها للمحكمة.

ب - يستأنف قرار

المحكمة الذي يصدر

بمقتضى احكام

الفقرة (أ) من هذه

المادة خلال عشرة

أيام من تاريخ تفهيمه

إذا كان وجاهياً ومن

تاريخ تبليغه إذا كان

غيباً ويترتب على

المحكمة ان تفصل

في الاستئناف خلال

ثلاثين يوماً من تاريخ

وروده الى ديوانها.

ج - تعفى الدعاوى التي

تقدم الى محكمة

الصلح من جميع

الرسوم بما في ذلك

رسوم تنفيذ القرارات

الصادرة عنها.

قرار مجلس النواب

المادة ١٣٩ : أ - موافقة بعد شطب

كلمة (غيباً) الواردة في الفقرة (ب)

والاستعاضة عنها بعبارة (بمناوبة الوجاهي).

قرار مجلس الاعيان

المادة ١٣٩ الفقرة (أ) موافقة مع شطب

عبارة (باستثناء الدعاوى المتعلقة بالأجور

التي تختص سلطة الاجور بالنظر فيها

بمقتضى هذا القانون) الواردة فيها.

ب - موافقة كما وردت.

ج - موافقة كما وردت.

اضافة فقرة جديدة للمادة ١٣٩

برقم (د).

د - تستمر محكمة البداية بالنظر في

الدعاوى العمالية المنظورة أمامها قبل نفاذ

هذا القانون.

قرار اللجنة

المادة ١٣٩ :

أ - الاصرار على قرار مجلس النواب.

د - موافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح
للمجلس الكريم.

موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٤٢ - تعتبر اتفاقيات العمل

المعقودة مع منظمة

العمل العربية ومنظمة

العمل الدولية المصادق

عليها من حكومة

المملكة الأردنية

الهاشمية معمولاً بها.

قرار مجلس النواب

المادة ١٤٢ : موافقة كما وردت.

قرار مجلس الاعيان

المادة ١٤٢ شطب هذه المادة وإعادة

ترقيم المواد بعدها.

قرار اللجنة

المادة ١٤٢ :

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : القرار مطروح

للمجلس.

موافقة؟

موافقة.

التعديلات كما وردت جميعها وافرت

من المجلس مطروحة للمجلس الكريم،

موافقة؟

موافقة.

وهذا هو نص القانون بأكمله كما أقره

مجلس النواب بعد التعديل.

هكذا من المأهول

المادة ٢٨ - للطاعن ان يقدم، من تلقاء نفسه او بناء على طلب اللجنة، وخلال المدة التي تحددها، بيانات كتابية يوضح بها طعنه، شريطة أن لا تخرج تلك البيانات عن الأسباب القانونية التي أوردها في الطعن.

قرار اللجنة

المادة ٢٨ - موافقة بعد :

- شطب كلمة (بيانات) والاستعاضة عنها بكلمة (مذكرات).

- شطب كلمة (البيانات) والاستعاضة عنها بكلمة (المذكرات).

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس.

السيد انور الحديدي.

السيد الور الحديدي : سيدي الرئيس اعتقد ان تبقى (بيانات) أفضل من (مذكرات) لان مذكرات لا تعطي معنى صحيح للموضوع وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد حمزة منصور.

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس، انا اميل الى النص الاصلي الوارد في اصل المشروع ولعله أكثر دقة فعلاً وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل.

السيدة توجان فيصل : عادة في المحاكم في بعض انواع القضايا يطلب ان يكون المذكرة الايضاحية متضمنة للاتهامات الاولى في بعض القضايا تقبل بيانات جديدة ايضاً، الطعن امام مجلس النواب يختلف عن الطعن امام القضاء الذي ايضاً له مجال في موضوع الانتخابات نفسها، في نوعين من الطعون طعون قضائية وطعون نيابية الطعن النيابي يميل ان لا يلزم بطبيعته ان لا يلتزم بالاجراءات القضائية لهذا وضع الى جانب الطعن القضائي، فمن هنا الاولى ان لا نغلق الباب امام اي بيئة جديدة قد تأتي للطاعن تصله معلومة بعد ان قدم فتأتي نص المادة كما يلي : شريطة ان تتضمن تلك البيانات الاسباب القانونية التي اوردها الطعن اي انه عندما يقدم لك سبب قانوني في الطعن عليه ان يبرره ولكن اذا طرأ بيانات أخرى تضيف عليها فكأنما نقول بعكس ما اتاك وقد يكون اتاه شهود بعكس ما ننظر في الحقائق التي تلت بعد تقديم طعنك والهدف هنا الوصول الى الحقيقة كما قلت بصيغة تعمد الدستور ايجادها موازنة للصيغة المحكمة كي لا تكون نسخة طبق الاصل عن الصيغة المحكمة.

معالي رئيس المجلس : يعني اقتراحك تحديداً استبدال كلمة (ان لا تخرج) بـ (ان تتضمن).

معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء - وزير التربية والتعليم : سيدي معالي الرئيس بداية حكمنا الدستور الدستور يحدد ان الاسباب القانونية يجب ان تتضح في الطعن والمادة لم تخرج عن هذا الموضوع قالت الاسباب القانونية لا يجوز ان تضيف اليها اما المادة قالت بيانات تستطيع من وقت لآخر كلما برزت معلومات جديدة او بيانات تقدمها ولكنك لا تثير سبباً قانونياً جديداً والمادة واضحة سيدي فقط تتحدث للطاعن ان يقدم وخلال المدة التي تحددها بيانات من تلقاء نفسه او يطلب من اللجنة عن اي امر لكنها لا تخرج عن الاسباب، لا تطرح سبباً قانونياً جديداً للطعن سنداً لأحكام الدستور ولكنها تتيح البيان كلما ظهر بيان لدى الطاعن من حقه ان يتقدم به ، فالكلمة هنا سيدي الرئيس تتحدث لا يجوز ان تخرج عن الاسباب القانونية ولكنها بيانات جديدة ومتكررة كلما برزت. شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : السيد عبد المنعم ابو زلط.

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً معالي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

اقترح في المادة (٢٨) الاستعاضة عن

اللفظين سواء كان اللفظ الوارد من المشروع او الوارد من اللجنة القانونية بيانات ومذكرات الاستعاضة عنهما بالبيانات لان لفظ بيانات مستعملة في الفقه الاسلامي لمعوم قوله عليه الصلاة والسلام البيئة على من ادعى، وفي الفقه القانوني ايضاً دائماً تستعمل كلمة بيئة وبيانات فهي اوجه والنسب من مذكرات وبيانات وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عديموسى النهار.

السيد عديموسى النهار : سيدي الرئيس في الواقع هو نفس الاقتراح.

معالي رئيس المجلس : نفس اقتراح الشيخ عبد المنعم.

اطرح الاقتراحات للزملاء، السيدة توجان اقتراحك واضح هل هناك جديد فيه.

السيدة توجان فيصل : الزميل ابو عصام عقب على اقتراحي المقصود هنا حقيقة ان بالذات البيانات ان لا تخرج بالنص هذا عن الاسباب القانونية التي اوردها بالطعن اي ان الطعن قد يستند الى أكثر من سبب قانوني الآن لا يحضرني القانون لكي اعطي امثلة لكن اذا اورد في الطعن الاول ثبت له ان مثلاً (أ) من مواد القانون جرى فيها خرق للقانون فبناءً عليه هو يطعن فتأتي بيئاته اذا قلنا ان لا تخرج عن الاسباب القانونية اذا كانت بيئاته

هكذا من الأهل

مهما كانت دامتة تقع على بند (ب) أو (ج) ما لم يورده لانه لم يكن يعرف بوجوده فهو هذا النص يمنعه من تقديمها فلهاذا اقول انه في بعض القضايا قد يقول مذكورة ايضاحية بما بني عليه القضية لكن هذه القضية مدتها خمسة عشر يوماً للطن فهو ضيق وقد تأتي الحقائق اثباتها، الفكرة هنا ان لا يورد المشتكي اي سبب شكلي يعني يختلقه ثم يأتي ويبحث عن بينة المقصود هذا اذا كانت تتضمن اشتراطاً ان تتضمن بيانات ما ورد في البنود القانونية في الطعن معناه منعنا من ان يلعب هذه اللعبة، اقدم طعن وليس عندي بيانات ارجع واقدم شيء اشتطنا عليه هنا منعنا التلاعب المقصود لكن اذا ظهرت بيانات في بند قانوني آخر لم يكن وارد هدفنا الوصول الى حقيقة سلامة الانتخابات ولسنا محكمة المحكمة تضع حدود اخرى من هنا فليقدم مع بياناته اذا خطى لنا الاسباب القانونية التي اوردها فليغطي ما يريد عنها لكن ان لا يقصر فيما خدعنا فيه وقال انه تم خرقه.

هذا المقصود وان لا نمنع بینه أخرى لانها تتبع مادة قانونية لم ترد في الطعن الاصلي.

معالي رئيس المجلس : الدكتور احمد الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي : شكراً معالي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة انا اؤيد ما قالته الزميلة النائب توجان فيصل لاننا اذا ابقينا على العبارة الأخيرة الاسباب القانونية التي اوردها في الطعن فرغنا هذه المادة من كل مضمون لان الاقبياء التي جذت عنده بناءً على امور لم تكن واضحة في ذهنه او في كتابه عن الاسباب القانونية المبررة للطعن من هنا ومن باب الحرص على تحقيق العدالة وتطمين هذا الطاعن بأن القضية قانونية بالكامل ينبغي ان نشطب الاسباب القانونية التي اوردها في الطعن. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء - وزير التربية والتعليم : يا سيدي الاصل في العدالة ان تحدد شكوكك وليس ان تفلس بها كررتها بشكوى أخرى ثم اعدتها الاصل في تحقيق العدالة ان يعرف المشتكي عليه مما تشكو والدستور كان واضحاً. قال : طعناً يبين فيه الاسباب القانونية.

اذا ما في اسباب قانونية ترد بعد هذا الطعن وبالتالي لا اجتهد في معرض النص، النص واضح ترك لك البيانات اما ليس من حقل ان تقول انا اظن بهذه الانتخابات ان المرئي قد صوتوا وتوقف عند ذلك ثم بعد ان ثبت ان ذلك ليس صحيحاً تأتي وتقول

بسبب جديد انا اعتقد بان المسافرين قد صوتوا ثم ثبت ان ذلك ليس صحيحاً فتأتي وتقدم بطعن جديد هذا لا يجعل للعدالة استقراراً اعطي خمسة عشر يوماً ليحدد كل الاسباب التي يطعن بها ثم ترك له طيلة مدة الدراسة لهذا الطعن ان يتقدم ببيانات كلما برزت ولكنه لا يثير اسباباً جديدة حتى يستقر التقاضي.

شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : احدد اقتراحات الزملاء اذا كان هناك اضافات جديدة خارج هذه الاقتراحات نستمع لها هناك اقتراح بان نستبدل كلمة (بيانات) او مذكرات بكلمة (البيانات) ثم شريطة ان لا تخرج تستبدل بشريطة ان تتضمن ثم قرار اللجنة. هذه المقترحات الموجودة لدي.

السيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر : شكراً معالي الرئيس، انا انهم ان معنى البيانات الذي يقدم طعناً يكون ملزماً بان يقدم الادلة والبيانات هنا معناها الادلة القانونية التي يسند بها الطعن لكن اللجنة في أثناء دراستها لطعنه تريد منه بعض الايضاحات وهنا تأتي كلمة بيانات وليست بيانات فاذا كان لابد فانا ارى ان النص المشروع بيانات اولى وليس بيانات يعني بيانات ليس لها مكان هنا يعني عندما يقدم يجب ان يتضمن بيانات اثناء تقديمه ما يلحق ذلك هو الايضاحات والبيانات وما يتبع ذلك.

معالي رئيس المجلس : اذا كان اية اقتراحات اضافية نستمع للزملاء والا اعطوني فرصة لأطرح الاقتراحات الموجودة. الاستاذ عبدالله هل هناك اقتراح جديد في الموضوع؟

السيد عبدالله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس سيدي ابتداءً ارجو ان اذكر الزملاء وانا اقلهم علماً بهذا بان استبعاد اللجنة بان لا تكون تسيير على نهج المحاكم هذا شيء بعيد هي في الحقيقة محكمة مختصة ولها حق استدعاء الشهود ولها حق استدعاء الشهود ولها حق التحقيق وارسال الوفود والكشف عن الحقائق والاطلاع على الوثائق ومركز الاقتراح او غيره، لذلك هذا بند البند الثاني بالنسبة الى البيانات هي اصح من ناحية لغوية ومن ناحية قانونية لانه عندما يورد طعنه يقول هنالك غش هنالك مخالفة كذا هنالك تخالف المادة كذا من القانون الانتخاب التعليمات الصادرة عن وزير الداخلية فهو يجب ان يلم واعطت له كذلك الامر هذا المشروع اعطاه حق وضع محامي، لذلك فانا اجد جميع الاقتراحات التي تقدم بها الزملاء لانها لو دقق النظر في المواد بمجموعها لوجدنا الاجابة واضحة واكتفي بكلمة بيانات ان ثبت وشكراً.

معالي رئيس المجلس : اطرح بداية ابعد هذه الاقتراحات وهو ان تستبدل ان لا تخرج بان لا تتضمن من مع هذا الاقتراح؟

هكذا من المأهول

لم ينجح الاقتراح.
 الاقتراح الآخر استبدال كلمة (البيانات) بـ (البيئات) من مع هذا الاقتراح؟
 ارجو عد الاصوات.
 السيد الامين العام : (١٩) من (٤٤).
 معالي رئيس المجلس : (١٩) من (٤٤) لم ينجح الاقتراح.
 امامي قرار اللجنة القانونية بشطب كلمة (بيانات) والاستعاضة عنها بكلمة (مذكرات) من مع قرار اللجنة القانونية؟
 برفع الايدي وعد الاصوات.
 السيد الامين العام : (٢٥) من (٤٤).
 معالي رئيس المجلس : (٢٥) من (٤٤) ويقر قرار اللجنة.
 المادة التي تليها.
 السيد المقرر :
 المادة كما وردت في المشروع
 المادة ٢٩ - للجنة حق استدعاء الطاعن أو المطعون بصيغة نيابة لسماع أقواله ولكل منهما حق الاستعانة بمحام واحد، على أن لا يكون من أعضاء المجلس.
 قرار اللجنة موافقة.
 معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس، السيد حاتم الغزاوي.
 السيد حاتم الغزاوي : من حق الطاعن ان يتقدم بمذكرات او بيانات تدعم ما تقدم به لطمه. لذلك هذا النص لا يعطيه الحق بل يترك الامر جوازيًا لهذه اللجنة، انا اعتقد انه من المناسب ان نقول على اللجنة استدعاء الطاعن والمطعون الى آخره وليس للجنة حق استدعائه، وشكرًا.
 معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء.
 معالي نائب رئيس الوزراء - وزير التربية والتعليم : اذا سمحت الطاعن قدم بيانات وجاء محاميه والمطعون به قدم بياناته وجاء محاميه الاستدعاء من اجل ماذا؟ الاستدعاء في هذه الحالة ترك للجنة ان تقرر هناك حاجة ام لا لكن محاميه وبياناته ومحامي الآخر ودفاعه كلها مطروحة لماذا تستدعي على اللجنة ان تستدعيه ماذا تقول له اسمك عمرك على ماذا تشتكي تقدم بذلك وبالتالي هنا قيل اذا شعرت بالحاجة ان تستوضح منه جانب من الجوانب تملك هذا الحق اما اكراهها على ان تستوضحه لا اعتقد انه مقبول.
 معالي رئيس المجلس : السيد حمزة منصور.
 السيد حمزة منصور : (٢٩) ام (٣٠) موضوع الحديث؟

معالي رئيس المجلس : (٢٩) موضوع الحديث.
 السيد حمزة منصور : انا مكنتي بـ (٢٩) وموافق عليها.
 معالي رئيس المجلس : السيد عبد المنعم ابو زلط.
 السيد عبد المنعم ابو زلط : في الحقيقة من الواجب استدعاء الطاعن والمطعون والمحامي اذا هناك محامي فانا مع الزميل الذي اقترح تصحيح العبارة من اول المادة لتصبح : على اللجنة استدعاء الطاعن او المطعون، على اللجنة لان للجنة حق استدعاء يعني فيه اشتتام رائحة التخيير اما على تقتضي الوجوب. وشكرًا.
 معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح للزملاء بان تبدأ المادة (٢٩) على اللجنة بدلاً من للجنة، ساطرح الاقتراح واطرح قرار اللجنة بعد ذلك.
 بداية من مع اقتراح بان تبدأ المادة (٢٩) بكلمة على اللجنة؟
 لم ينجح الاقتراح.
 قرار اللجنة القانونية بالموافقة على المادة (٢٩) كما وردت في المشروع من مع قرار اللجنة القانونية؟ واضح الاكثرية.
 المادة (٣٠) تفضل.
 السيد المقرر : لي مداخلة صغيرة، يعني حاولت اطلع للأخوان الذين يناقشوا
 كما قال معالي الرئيس قبل قليل يعني الأخوة الذين يناقشوا هم أعضاء اللجنة لذلك الأخوة حضروا اللجنة لم يزود اي من اخوانا اي مخالفة عن النظام الداخلي، الأخ الذي ليس له مخالفة مدونة من أعضاء اللجنة يعني اهدار الوقت المجلس ان يعيد ويناقش النظام الآن جلسنا اكثر من اربع جلسات في اللجنة وناقشنا والاخوة أعضاء اللجنة لم يبدوا اي شيء، تأتي الآن من جديد وناقش
 معالي رئيس المجلس : انا اضم صوتي لصوتك وارجو من الأخوة زملاء اللجنة يفترض ان يكونوا قد وقوا اقتراحاتهم ونقاشاتهم في اجتماعات اللجنة الا اذا كان هناك مخالفة لاي منهم. تفضل السيد المقرر.
 السيد المقرر :
 المادة كما وردت في المشروع
 المادة ٣٠ - للجنة حق استدعاء الشهود والخبراء، واتخاذ ما يلزم من الاجراءات لكشف الحقيقة، كما ان لها أن تنتدب احد اعضائها او لجنة فرعية منها لإجراء التحقيق.
 قرار اللجنة
 المادة ٣٠ - موافقة بعد :-
 - اضافة عبارة (بما في ذلك تحليف

هكذا من الشاهد

اليمن) بعد عبارة (من الإجراءات لكشف الحقيقة).

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس السيد حمزة منصور.

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس انا مع اضافة اللجنة (بما في ذلك تحليف اليمن) لكنني ارى شطب (احد اعضائها) كما ان لها ان تتدب لجنة فرعية منها لاجراء التحقيق ولا يقتصر التحقيق على عضو من اعضاء اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس : انت تقترح شطب كلمة (احد اعضائها).

السيد حمزة منصور : نعم، بحيث تتدب لجنة فرعية منها.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حاتم الغزاوي.

السيد حاتم الغزاوي : معالي الرئيس الرجوع عن الخطأ خير من التماذي في الباطل وارجو ان اذكر سعادة الأخ الفاضل انه كان اول من عارض قرار اللجنة وانا آسف لاقول هذا الحديث.

ومن ثم فان اقتراحي السابق ينسحب على هذه المادة بحيث تكون (على اللجنة استدعاء الشهود) اقتراح آخر وشكراً.

معالي رئيس المجلس : اقتراح ايضاً على اللجنة؟

السيد حاتم الغزاوي : نعم.

معالي رئيس المجلس : دولة السيد طاهر المصري.

دولة السيد طاهر المصري : يبدو اضافة (بما في ذلك تحليف اليمن) ووضعها في سياق الكلام الوارد في المادة يبدو انه سيكون موضوع تحليف اليمن انتقائي بحيث انه قد يحلف اليمن شخص وقد تقرر اللجنة عدم تحليف اليمن لشخص آخر وهذا قد يوقع تضارب معين فلا اعتقد ان هناك داعي لهذه الجملة (بما ذلك تحليف اليمن) او تغيير صياغة المادة كلها اذا اصرينا على ابقاء هذا الامر حتى لا تظهر انها انتقائية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : يعني ان لا ترد موضوع (بما في ذلك تحليف اليمن) او ان تكون الزامية للجميع.

دولة السيد طاهر المصري : نعم.

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة القانونية عبدالكريم الدخمي تفضل.

السيد رئيس اللجنة القانونية : شكراً معالي الرئيس يعني الحقيقة هذه اللجنة تأخذ نوعاً ما صفة قضائية وعندما تستمع الشهود يجب ان يشهد الشهود تحت تأثير القسم ولذلك ما كانت هذه العبارة مذكورة في النظام الداخلي السابق وكانت بعض لجان الطعون تخلف اليمن وبعض اللجان لا تحلف حسب اجتهادها ولكن اضافة عبارة

الاجراءات فهي زيادة فشطبها اولى وشكراً. معالي رئيس المجلس : الاقتراحات هي كالتالي :

شطب (احد اعضائها) وان تتدب لجنة فرعية ثم ان تبدأ المادة (٣٠) عوضاً ان تبدأ به اللجنة حق ان تبدأ به على اللجنة ثم هناك اقرار اللجنة بما في ذلك تحليف اليمن اضافتها وهناك اصرار بعض الزملاء على ان تبقى المادة كما هي في النص الاصلي الذي ورد فيه المشروع .. اذ كان هناك اقتراحات جديدة السيد عبدالمنعم ابو زنت.

السيد عبدالمنعم ابو زنت : اضافة الى ما ذكره الزميل حاتم في بداية المادة على اللجنة استدعاء لان على تفيد الوجوب وتغنيا عن ذكر كلمة (حق).

التعديل الثاني في قرار اللجنة الموقرة اضافة عبارة (بما في ذلك تحليف اليمن) من خصائص الصياغة القانونية معالي الرئيس الابعاز في العبارة فاقترح ان توجز الى كلمتين بدل خمس كلمات لتصبح (واتخاذ ما يلزم من الاجراءات لتشمل الحقيقة تحت القسم) استعاضة عن كلمة (بما في ذلك تحليف اليمن) فتحت القسم كلمتين بدل خمس كلمات وتؤدي نفس الغرض وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، السيدة توجان.

تحليف اليمن هي اضافة محمودة واذا شرعت اللجنة اي لجنة طعون في المستقبل اذا اقر تحليف اليمن ستضطر الى تحليف الشهود اليمن وسيشهدون تحت القسم وهو امر محمود ارجو الموافقة عليه ولن يكون هنالك انتقائية لانها اذا حلفت شاهداً يجب ان تحلف بقية الشهود ولذلك ارجو الموافقة على ذلك واراد ان اضيف فيما يتعلق بالزملاء اعضاء اللجنة يعني نحن استمعنا الى كل الاعضاء في اللجنة والكل قدم والذي لم يعجبه نص قدم مخالفته عليه اما ان يمد النقاش هنا من اعضاء اللجنة فهذا امر يطيل الجلسات مع اننا نحترم رأيهم ويجوز انهم تكون مثرية لكن الاصل بعد ان تكمل اللجنة ان يصبح النقاش لاعضاء المجلس ويصعب الاقتراحات الجديدة على التصويت في كل برلمانات العالم التصويت على قرار اللجنة او على التعديل لكن ان نرجع نبحث من جديد ويرجع اعضاء اللجنة يبحثوا من جديد فهو امر بتقدير يطيّل علينا الجلسات وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد ضيف الله المومني.

السيد ضيف الله المومني : شكراً معالي الرئيس اعتقد ان الزيادة بما في ذلك تحليف اليمن متضمنة بما يلزم من الاجراءات فتحليف اليمن من ضمن

السيدة توجان فيصل : أولاً : اقتراح أو جمع بين اقتراحين ثم اقتراح جديد، الأول هو اقتراح الزميل حاتم أنه على اللجنة وأنا وافقه بهذا لأنه عندما تورد شهود في بيتك على اللجنة أن تسمع لهم، أن لا يترك خيار للجنة السمع للشهود هذا وما يلزم من الاجراءات هو الذي سيقيد فعلاً ما يلزم غيرها لا تلزم بما هو فائض عن الحاجة، إنما الشاهد الذي وضع والخبير الذي وضع في البيئة لا تختار اللجنة أن تسمع له أولاً تستمع له وإذا وضعت على اللجنة هذا يغطي أيضاً التخوف الذي ذكره الزميل أبو نشأت من أنه قد تحلف البعض وقد لا تحلف البعض، فكلمة على تصبح فيها الزامية اما اقتراحي الجديد فانا اقول ان الشطب (كما ان لها ان تستدب احد اعضائها او لجنة مصغرة) هذا تشطبه كلياً لان حقيقة هذا امر بيت فيه بفترة محدودة من عمر المجلس وكل الاعضاء هم خمسة وإذا اجتمع ثلاث منهم تشكل نصاب لانها تعمل كما قلنا في النظام الداخلي حسب عمل اللجان، يعني اي ثلاثة صارت اللجنة مجتمعة فتختصرها مصير تدقيق بصحتها بواحد من الخمسة يعني ليست لافقة لانه الذي تفرغ للجنة عارف ببعيائها فانا أعتقد ان هذه كلها تشطب لانه فقط ثلاث منهم وتعتبر اللجنة قائمة كلجنة كاملة كنصاب، اما بالنسبة للإشارة الى أعضاء اللجنة القانونية اعتقد نحن بخشنا هذا في دورات سابقة وقلنا اننا لا نقبل ان يعاقب عضو اللجنة القانونية بعدم المشاركة في النقاش لانه ليس كل مرة المقرر يبرر حججنا وليس كل مرة يحضر جلسات اللجنة ليس معناه منعنا من الحديث اذا اضطررنا ان نغيب عن جلسة لجنة قانونية فانا اعتقد اللجنة القانونية اذا بدأت تعاقب بمنعها عن الحديث فلنلجأ للاستقالة من اللجنة، نحضر جلساتها متى شئنا ثم تأتي وتدخل في مناقشاتنا، فلا يجوز نحن لا نقاش حياً في المناقشة ما كان علينا الا حياً في ان نوصل القانون لما نعتقد انه صحيح فلا يجب ان يملى علينا هذا.

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبدالرؤوف.

معالي نائب رئيس الوزراء - ووزير التربية والتعليم : شكراً سيدي الرئيس.

انا احترم كل الخلفية الدينية لهذه الاقتراحات، واحياناً هي تعزيز الوصول الى الحقيقة لكن معنى على اللجنة التعزيز للوصول الى الحقيقة. لكن معنى على اللجنة ان لا تصل الى قرار في هذه اللجنة.

هـب ان احداً الطاعين قدم الف شاهد هل المطلوب من اللجنة ان تستمع لالف شاهد اذا اردت ان تعطل عمل اللجنة بحيث لا تصدر قراراً وأنا اتكلم هنا عن المطعون بنيابه سأعطل اللجنة ولا اجعلها تصل الى الحقيقة بتكثير عدد الشهود وبطلب الخبراء باستمرار، وهناك بعض الشهود قد لا تقبل اللجنة الاستماع اليهم من حيث المبدأ وقد

اعضائها) والاكتفاء بلجنة فرعية.

من مع الاقتراح؟

ايضاً لم ينجح الاقتراح.

الاقتراح الاخر ان تبدأ المادة (٣٠) بـ (على اللجنة استدعاء... الخ) من مع هذا الاقتراح؟

ايضاً لم ينجح الاقتراح.

الاقتراح التالي استبدال (بما في ذلك تحت اليمين) اضافة (تحت القسم) بدالها . من مع الاقتراح؟

لم ينجح الاقتراح.

الاقتراح الاخير لدي هو قرار اللجنة القانونية، اضافة عبارة (بما في ذلك تحليف اليمين) وابقاء المادة كما هي، من مع قرار اللجنة القانونية؟

موافقة، المادة التي تليها.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع .

المادة ٣١ - بعد أن تكمل اللجنة تحقيقاتها، تجتمع للتداول

واصدار قراراتها، في

جلسة سرية لا يحضرها

احد حتى النواب او

موظفي المجلس، وترفع

قرارها للمجلس خلال فترة

اقصاها شهران من تاريخ

انتهاء مهلة تقديم

لا يكون الاستماع اليهم منتجاً وقد يكون الاستماع اليهم مستحيلاً واضع اسم شخص بعد ان تمت عملية الانتخاب سافر الى امريكا ومجهول العنوان اذا قلنا (على) للاجبار لم يصدر قرار، هذه لجنة مكونة من زملائنا النواب وانتخبناهم نحن فلنحترمها ولنثق بها.

شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الزملاء الاقتراحات واضحة الاقتراحات كالتالي :-

اولاً : شطب اخر المادة (٣٠) بدءاً من كلمة (كما ان) هذا احد الاقتراحات.

ثانياً : شطب (احد اعضائها) وابقاء لجنة فرعية.

ثالثاً : ان تبدأ المادة (على اللجنة) ثم استبدال (بما في ذلك تحليف اليمين بتحت القسم).

هذه الاقتراحات المتوفرة اطرحها تباعاً الزملاء.

بداية من مع الاقتراح الذي يطلب التوقف عن كلمة (كشف الحقيقة) وشطب ما بعدها.

من مع هذا الاقتراح؟

لم ينجح الاقتراح.

الاقتراح الآخر شطب كلمة (اجد

هكذا من المأهول

الطعون، فإن لم تتمكن من ذلك عليها إبلاغ المجلس الذي له تمديد الفترة لمدة اقصاها شهر آخر.

قرار اللجنة

المادة ٣١ - موافقة بعد :

شطب عبارة (لمدة اقصاها شهر آخر) والاستعاضة عنها بعبارة (للمدة التي يراها مناسبة).

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس.

الاستاذ حماد ابو جاموس.

السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس ارى ان ما ورد في المشروع هو الاصبوب اذ ان مدة شهرين ثم شهر مجموعها ثلاث شهور هي مدة كافية، وقد مرت علينا تجارب في المرة السابقة اثبتت ان مدة شهرين هي كافية للجنة للوصول الى قرار، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الاستاذ سمير حياثنة.

المهندس سمير حياثنة : بداية التي على ما تفضل به الاستاذ حماد حول انه شهر كافي، والنقطة الثانية سيدي بعد ان تكتمل اللجنة تحقيقاتها تجتمع للتداول واصدار قرارها في جلسة سرية (نقطة) بدون لا

يحضرها احد لانها لجنة سرية لا يحضرها الا اصحاب العلاقة يعني شطب (لا يحضرها احد حتى النواب او موظفي المجلس) لا داعي لها لأن اللجنة السرية اصحاب العلاقة يحضروها فقط شكراً.

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس.

لا ضروري ان تضع (جلسة سرية لا يحضرها احد حتى النواب) لانه في نص آخر في النظام الداخلي يقول لك للنواب حق حضور كل اجتماعات اللجان، فاذا ما نصت نص على استثناء النواب سيسمح لأي نائب ان يحضرها، لكن يجب ان ينص صراحة على ان هذه الجلسة سرية مستثنى منها النواب هذا اذا اتجهت ارادتنا الى انه لا يحضرها احد غير اعضاء اللجنة فيجب النص على هذا الاستثناء لان المطلق يجري على اطلاقه ولم يرد دليل على تقييده، والمطلق يقول ان للنواب حق حضور الجلسات فالتقييد يأتي من هذا الشكل وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس.

موضوع الطعن لذلك من العدالة والوسطية دون تحيز للطاعن او المطعون فأقترح التعديل على النحو التالي :- (فان لم تتمكن من ذلك فعليها - هنا اضافة (فان) في جواب الشرط - فعليها إبلاغ المجلس الذي له تمديد الفترة شريطة ألا تنتهي الدورة العادية او تمديد الفترة ضمن الدورة العادية الاولى). وبهذا نحفظ الحق ولا نتهم لا سمح الله بالتحيز لفلان ضد علان وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ حماد ابو جاموس.

السيد حماد ابو جاموس : معالي الرئيس انا اقترحت الابقاء على المشروع، المدة شهران وتمدد اقصاها شهر، كما ورد في المشروع.

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة اريد فقط ان اذكر الشيخ عبدالممنع انه اذا وضعنا الدورة العادية الاولى ممكن يكون عندنا انتخابات فرعية في الدورة الثانية او الثالثة او الرابعة وبالتالي اذا وضعنا الدورة العادية الاولى معناه نسلم انه لا يوجد طعونات اذا صارت انتخابات فرعية مع ان باب الطعن مقترح لهذه الامور، لكن تجاشياً لما يقوله من انه قد تنتهي الدورة ولم ينتهي الطعن سواء كانت المدة شهر كما في

انا ارى اعادة صياغة هذه الجملة التي هي موضع خلاف الآن لتصبح على النحو التالي (في جلسة يقتصر حضورها على اعضاء اللجنة) ولا داعي لسرية ولا احد النواب ولا موظفي الدولة، هذه واحدة.

الامر الاخر انا اتفق مع المشروع في اصله ان عملية التمديد لفترة شهر لأن معني ذلك اذا اعطينا للجنة فترة اطول تنتهي الدورة العادية وربما الاستثنائية والتقصية ما زالت معلقة، لكن يمكن نوع من الصياغة في جواب الشرط (فان لم تتمكن من ذلك فيتوجب عليها إبلاغ المجلس الذي له تمديد الفترة لمدة اقصاها شهر) وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الاقتراحات الزملاء كالتالي :-

هناك اقتراح بالتوقف عند (في جلسة سرية) الاستاذ سمير انت تنضم لاقتراح الشيخ حمزة، واقتراح الشيخ حمزة (جلسة يقتصر حضورها على اعضاء اللجنة).

تفضل الشيخ عبدالممنع اقتراح.

السيد عبدالممنع ابو رط :

بسم الله الرحمن الرحيم

اضافة لما قاله الاستاذ حمزة اضيف شيئاً آخر لبيئنا ترفع لجنة الطعون تقريرها يمكن ان يكون من الدورة العادية دون الشهر وعندما يقترح في اصل المشروع شهر آخر تنتهي الدورة العادية دون ان يبت في

المشروع او كانت المدة التي يراها المجلس مناسبة ونحن وضعنا المدة التي كانت مناسبة يعني ربما تكون اقل من شهر فهذا افضل يؤيد رأينا واذا رأيتم ان تضيفوا عبارة لكي يتسنى للجنة ان تجتمع بعطلة المجلس فلا بأس من اضافة عبارة بعد كلمة (للمدة التي يراها مناسبة ولا مانع من ان تجتمع اللجنة حتى في عطلة المجلس).

لان المدة قد تكون اقل من شهر التي يراها المجلس مناسبة يعني يقول (يا لجنة يكفيك اسبوع، يكفيك عشر ايام، يكفيك (٤٠) يوم) ربما اقل من شهر ربما اكثر من شهر.

هذه حرية حركة للمجلس واللجنة معاً افضل المجلس يقدر انه شهر او اقل من شهر او اكثر من شهر، هذا حق مقرر للمجلس يعطيه راحة ويعطيه حرية حركة اما اذا خشينا ان اللجنة تأخذ وقت كبير الى ما بعد الدورة ممكن اضافة عبارة (المدة التي يراها مناسبة) ولا مانع من ان تجتمع اللجنة في عطلة المجلس وشكراً.

معالي رئيس المجلس : اقتراحك بتحديد اجي ابو فيصل.

السيد رئيس اللجنة : هو اقتراحك اللجنة مع اضافة عبارة (ولا مانع من ان تجتمع اللجنة أثناء عطلة المجلس).

معالي رئيس المجلس : نعم، التنيخ حمزة.

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس.

انا اعترض على الاضافة الجديدة من معالي رئيس اللجنة القانونية لان القضية محصورة في اللجنة، القرار في نهاية المطاف هو للمجلس وبالتالي هذه الاضافة ليست ذات فائدة في تقديري وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً الدكتور مصطفى شنيكات.

الدكتور مصطفى شنيكات : معالي الرئيس اعتقد ان النص في المشروع اكثر دقة من قرار اللجنة، قرار اللجنة (للمدة التي يراها مناسبة) اعتقد ان هذه قضية فضفاضة ويمكن هذه المدة المناسبة ان تكون اكثر من شهر وشهرين وثلاث، وبالتالي تحديد الفترة في المشروع كانت اكثر وجوب، انا مع تأكيد المشروع مع اني من اعضاء اللجنة القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالله اخوارشيدة.

السيد عبدالله اخوارشيدة : معالي الرئيس الحقيقة ان الرميل مصطفى عبر عما يدور في نفسه، المادة (٣١) كما وردت في المشروع مكتملة ولا تضع اي مأزق في مجلس النواب بالنسبة للاجتهادات او غيرها فهي مهل محددة ومقبولة وجيدة كذلك الشهرين الاولين ليست مضطرة للجنة ان

تأخذ شهرين ممكن خلال (١٥) يوم ثبت في قرارها، فلذلك انا مع بقاء النص كما ورد في المشروع وهو اسلم واصح قطعاً لكل الاجتهادات وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الاستاذ منير صوبر.

المهندس منير صوبر : شكراً معالي الرئيس.

هناك حالة دستورية او وضع دستوري لا تكفي فيه مدة الثلاث شهور فاذا اصدر جلالة الملك بتأجيل انعقاد دورة لمدة شهرين فلا يكفي الشهر المتبقي لذلك وخاصة ان هناك (١٥) يوم للطعون ايضاً ولذلك النص الذي اقترحتة اللجنة القانونية هو الانسب وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، معالي الاستاذ عبدالرؤوف.

معالي نائب رئيس الوزراء - وزير التربية والتعليم : اقترح اقفال باب النقاش.

اصوات : تنني على ذلك.

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح بقفل باب النقاش هل يوافق المجلس ؟ موافقة.

سأطرح الاقتراحات الزملاء تبعاً.

الاقتراح الاول وهو (بعد ان تكمل اللجنة تحقيقاتها تجتمع للتداول واصدار قرارها في جلسة يقتصر حضورها على اعضاء اللجنة) من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ٢٤ من ٤١ .

معالي رئيس المجلس : ٢٤ من ٤١ .

وبذا يقر التعديل بأن يقتصر حضورها على اعضاء اللجنة.

الاقتراحات الاخرى، هناك اقتراح لم يعد له داعي بشطب (لا يحضرها احداً) لانه تغيرت الصيغة كاملة.

الاقتراحات حول المدة :-

هناك اقتراح من الاستاذ عبدالمنعم ضمن الدورة العادية بآخر الفقرة السطر الاخير من مع هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح.

هناك قرار اللجنة القانونية بشطب عبارة (لمدة اقصاها شهر اخر) والاستعاضة عنها بعبارة (للمدة التي يراها مناسبة).

من مع قرار اللجنة القانونية ؟

السيد الامين العام : ٢٤ من ٤١ .

معالي رئيس المجلس : ٢٤ من ٤١ .

وبذلك يقر قرار اللجنة القانونية المادة مع التعديلات التي اقرت ؟ موافقة.

التعديل اللغوي ماذا يا شيخ عبدالمنعم ؟ السيد عبدالمنعم ابو زنت : في السطر الاخير اضافة (فاء) لعلها (فعليها) في جواب الشرط.

اصوات : تنني عليها.

معالي رئيس المجلس : نتركها للسادة اعضاء اللجنة ان رأوا هذا التعديل اللغوي مناسباً.

المادة التي تليها.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٢ -

١ - يتلى تقرير اللجنة في

أول جلسة تالية

للمجلس، ثم يفصل

المجلس في صحة النياية

ويعلن الرئيس القرار.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
مطروح للمجلس.

الاستاذ عبد المنعم.

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

«يتلى تقرير اللجنة في اول جلسة تالية،
للمجلس، ثم يفصل المجلس في صحة
النياية، بأي حق ترد هذه العبارة؟ من الجائز
انه سيفصل في عدم صحتها فلذلك اقترح
اني قال ثم يفصل المجلس في الامر ويعلن
الرئيس القرار سواء كان الامر خاص بصحة
النياية او بطلانها فالامر قاسم مشترك بينها.
وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، معالي
الاستاذ عبدالرؤوف.معالي نائب رئيس الوزراء - وزير
التربية والتعليم : اعتقد انه لا يجوز ان يحمل

الكلام اكثر مما يحمل يفصل في الصحة
يقول انها صحيحة او انها غير صحيحة ولا
تعني غير ذلك، يفصل في الامر ما هو
الامر؟ الامر لمن بصحة النياية لماذا يختلف
على كلمات لا تقدم ولا تؤخر فقط نضيع
وقت المجلس شكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ
داوودية.

السيد محمد داوودية : هو الموضوع
الذي يريد الفصل فيه هو الطعن الذي قدم
للجنة واجتمعت من أجله وحقت من اجله،
نقول ثم يفصل المجلس في الطعن ويعلمه
الرئيس بدل الصحة وغير الصحة.

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام
الاستاذ عبدالرؤوف.

معالي نائب رئيس الوزراء - وزير
التربية والتعليم : يا سيدي قبل الانفراد
والثنية الدستور يقول المادة (٧١) واعتقد
اننا اقسنا يميناً للالتزام به، يقول (لمجلس
النواب حق الفصل في صحة نياية اعضائه)
شكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ
حاتم الغزاوي.

السيد حاتم الغزاوي : المجلس قد
بحث هذا الموضوع سابقاً في حين
المقصود هو ان تحيل اللجنة قرارها الى
المجلس في اول جلسة انا اعتقد ان وجود
كلمة (تالية) لا لزوم لها وينبغي حذفها.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس : موافقة؟

موافقة.

المادة بفقرة (أ، ب) ؟

موافقة.

المادة (٣٣).

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٣ - للمجلس سلطة اعلان اسم
المرشح الذي أسفر الانتخاب
عن فوزه حقيقة اذا ظهر
للمجلس، نتيجة التحقيق في
الطعن، خطأ اللجنة المركزية
في اعلان النتيجة.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي رئيس المجلس : المادة مطروحة
للمجلس.

معالي الاستاذ عبدالرؤوف.

معالي نائب رئيس الوزراء - وزير
التربية والتعليم : كلمة اللجنة المركزية قد
يتغير اسمها لاننا نتحدث عن قانون انتخاب
ما في حاجة لوجودها (خطأ) في اعلان
النتيجة) واثمنى على معالي رئيس اللجنة

معالي رئيس المجلس : حسناً، الاستاذ
حمزة منصور.السيد حمزة منصور : شكراً معالي
الرئيس

انا كنت اود ان اقول ما قاله سعادة الاخ
حاتم ونجمي جاي على نجمه اليوم بشكل
ممتاز، لذلك ارى شطب (تاليه) لانها قلقة
في هذا الموقع وان كان هناك التباس فلدي
بدل في اول جلسة بعد تقديم تقريرها ولو
اكتفينا بشطب (تاليه) انا مكتفٍ بذلك.
وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، اذا
اطرح الاقتراحات الزملاء هناك اقتراح
بشطب كلمة (تاليه) لتبقى (في اول جلسة
للمجلس). من مع شطب كلمة (تاليه)؟

السيد الامين العام : ١٩ من ٤٢ .

معالي رئيس المجلس : ١٩ من ٤٢ لم
ينجح الاقتراح.

(ثم يفصل المجلس في صحة النياية)

استبدالها في كلمة (الطعن)

سحبت الاقتراح.

حسناً، قرار اللجنة موافقة عليها الفقرة
(أ) من مع قرار اللجنة؟

واضح أكثرية.

السيد المقرر :

ب - لا تعتبر نياية العضو باطله إلا بقرار
يصدر بأكثرية ثلثي اعضاء المجلس.

وسعادة المقرر ان يوافقني، اذا نتيجة التحقيق في الطعن خطأ في اعلان النتيجة كائن ما كان الاسم للجنة الذي سيوضع في قانون الانتخاب شكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً الاستاذ عبد موسى النهار.

المهندس عديموسى النهار : اقترح استبدال كلمة (سلطة) بكلمة (حق) (للمجلس حق اعلان) وليس السلطة.

معالي رئيس المجلس : اذاً لدي اقتراحين، الاقتراح الاول شطب كلمة (اللجنة المركزية) والاقتراح الثاني استبدال كلمة (سلطة) (بحق).

اقتراح ثالث تفضل الاستاذ مصطفى. الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة اقتراحي (على المجلس اعلان اسم المرشح) لأن للمجلس سلطة اعلان هي جوازية طالما هناك خطأ في صحة النائب وبالتالي على المجلس اعلان اسم المرشح.

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبدالرؤوف.

معالي نائب رئيس الوزراء - وزير التربية والتعليم : انا اتمنى على اخواني انه احياناً قد يكون ظاهر النص يغري بالقبول، قد يكون قد تبين لدي انه فالتواكبه لم تستكمل كل الامور فترك لها ان تقول

للاجهزة الاخرى ان تساعدنا في هذه العملية اما على اللجنة ان تعلن ستحول الى جهة انتخابية، نحن نتحدث هنا سيدي عن خطأ احياناً حسابياً وهو لمجلس النواب كيف نقول لمجلسنا عليك لمجلسنا لنا نحن، نحن نشرح لنفسنا، احياناً نفرض على عندما نخاطب سلطة اخرى، لكننا نقول لانفسنا عليكم القيام بما يلي، شكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الشيخ حمزة.

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس.

انا اتفق مع جهة مع معالي ابو عصام لكنني اقترح الحقيقة بديلاً يعلن المجلس اسم المرشح دون ان نعطيها صفة لالزام او تركها على التخيير يعلن المجلس اسم المرشح الذي اسفر وشكراً.

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة : اريد ان اترجى الاخوان الكرام هذا النص يمكن له شبيه في الدستور فحتى لا تقع في خلاف دستوري دعنا نصوت على قرار اللجنة او دعنا نصوت على الاقتراحات المقدمة وننتهي، شكراً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالله تفضل.

السيد عبدالله اخوان شهيدة : شكراً

معالي الرئيس.

بالنسبة لاقتراح النائب ابو عصام بأن شطب كلمة (اللجنة المركزية) الحقيقة هنالك عدة جهات ممكن ان تعلن مبدئياً ممكن لجنة او اعلام او ممكن خطأ موظف لكن يجب ان نضع تحوط لهذا، بنظري خطأ في اعلان النتيجة من الجهة الرسمية المنوط بها ذلك حتى تكون مطلقة.

اضافة الى آخر الفقرة شطب (اللجنة المركزية) (خطأ في اعلان النتيجة من الجهة الرسمية المنوط بها ذلك).

معالي رئيس المجلس : الزملاء اطرح الاقتراحات.

بداية هناك اقتراح بشطب (اللجنة المركزية) والاكتفاء (خطأ في اعلان النتيجة) من مع هذا الاقتراح؟ موافقة اكثرية واضحة.

الاقتراح الاخر استبدال كلمة (سلطة) بكلمة (حق) من مع هذا الاقتراح؟

لم ينجح الاقتراح.

هناك اقتراح ان تبدأ المادة بـ (يعلن المجلس) بدل (للمجلس) من مع الاقتراح؟

لم ينجح الاقتراح.

هناك اقتراح اخر بأن تبدأ بكلمة (على المجلس) ليس (للمجلس) من مع الاقتراح؟

لم ينجح الاقتراح.

من مع البداة مع التعديلات التي أقرت؟

موافقة.

المادة (٣٤).

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٤ - لكل نائب أن يحضر

جلسة المجلس عند النظر في

صحة نيابته، وله أن يشترك في

المناقشة، شريطة أن يغادر

الجلسة قبل أخذ الأصوات في

أي شأن متصل بالطعن.

قرار اللجنة

موافقة.

معالي الرئيس هناك مخالفة لكن ارجو

ان اتبه اخواني الذين كتبوا المخالفة بأن

النتيجة التي وصلوا اليها في المخالفة هي

مطابقة.

معالي رئيس المجلس : بعد ان يقرأوا

المخالفة، من اصحاب المخالفة الاستاذ

احمد؟

السيد المقرر : الدكتور احمد القضاة،

الدكتور همام سعيد، الدكتور احمد

الكوفحي، الدكتور ابراهيم زيد.

معالي رئيس المجلس : احد المخالفين

يقرأ المخالفة، الدكتور همام تفضل.

الدكتور همام سعيد :

هكذا من المأهول

بسم الله الرحمن الرحيم

نخالف رأي الأغلبية بالموافقة على المادة (٣٤) للأسباب التالية :

١ - إن العدالة في الحوار، والمناقشة، تقتضي عدم احراج اعضاء المجلس بحضور زميلهم العضو المطعون في نيابته.

٢ - جرى العرف في المجالس والقضاء ألا يحضر العضو موضوع الشكوى المجلس الذي تناقش فيه قضيته، إبعاداً للتأثير، والحرص.

٣ - إن المجلس سيصدر حكماً، ولا بد لمن يصدر الحكم أن يتمتع بالسيادة الكاملة لقراره وإن حضور العضو المطعون بصحة نيابته جلسة المجلس المعدة لإصدار القرار سيجعل منه الخصم، والحكم، لأغراض انصاف، والتأثير الجانبي على النواب.

وارجو السطرين الآخرين اعفائي من قرائتهم لأنه فعلاً في خطأ، لكن أنا أحد المخالفين الذين يصرون على هذه المخالفة واطن زملائي كذلك وشكراً.

النائب

د. أحمد القضاة

النائب

د. أحمد الكوفحي

١٩٩٥/٢/٣

معالي رئيس المجلس : الاستاذ مقرر

اللجنة تفضل.

السيد المقرر : سيدي الفقرة التي اراد سعادة الدكتور همام ان يتركها هي النتيجة التي اراد ان يصل اليها خلال قراءة البند (١)، (٢، ٣)، يقول في نهايتها (لهذا كله نرى شطب هذه المادة والابقاء على المادة الواردة في النظام السابق التي تحظر على النائب المطعون في صحة نيابته حضور الجلسة التي ستقرر صحة نيابته او عدمها) هذا النص مطابق لنص المشروع المقترح، يعني النظام السابق النص المقترح في المشروع هو نفس النص شكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس.

اسمح لنفسي ان اخالف المخالفين اعتقد ان من حق النائب المطعون في نيابته ان يحضر الجلسة وان يناقش لأن الاصل صحة النيابة.

الثانية اقترح شطب اخر الفقرة (شريطة ان يغادر الجلسة قبل اخذ الاصوات في اي شأن متصل بالطعن) لأنه بالاصل هو واحد من (٨٠) وبالتالي له صوت فمن حقه ان يبقى واعتقد قصة الاحراج ليست ستؤثر على النواب منتخبين من شعب يمثلوا شعب، لا اعتقد الاحراج هنا واردة، شكراً.

معالي رئيس المجلس : رئيس اللجنة

القانونية.

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة المطعون بصحة نيابته هو بمثابة مشتكي عليه امام والمشتكي عليه يجب ان يحضر ويدافع عن نفسه حتى ولو كان قرار اللجنة في صالح العضو المطعون في صحة نيابته قد لا يفنيه قرار اللجنة بالدفاع عنه وقد يكون قرار اللجنة ضده وبالتالي تعرض وجهة نظر اللجنة في المجلس ويعرض المشتكي عليه وجهة نظره من اجل اقتناع المجلس بهذا ولكل من الخصمين ان يقنع المجلس بهذه النظرة التي لديه ولذلك من العدالة بمكان ان يشترك بمناقشة وان لا يشترك في التصويت وهذا ما ذهب اليه النص اما ان نحرمة ان يهدي رأيه امام المجلس فهذا اعتقد انه مجالي للعدالة، لذلك اعتقد بقاء النص كما هو افضل. وسيدي الرئيس الموضوع واضح وليس بحاجة الى مزيد من النقاش، اقترح بعد ذلك الى وقف باب النقاش شكراً.

معالي رئيس المجلس : تقترح وقف باب النقاش.

من يعارض وقف باب النقاش حتى اعطيه الفرصة للكلام لاقتناع الآخرين بعلم وقف باب النقاش.

الاستاذ حمزة.

السيد حمزة منصور : شكراً معالي

الرئيس.

وودت لو وردت من غير اخي معالي ابو فيصل رئيس اللجنة القانونية.

القضية لم تتضح حتى الآن وما زالت محل نظر بدليل ان الزميل الكريم دافع عن وجهة نظره وختم دفاعه بحرمان آخرين من حق التعبير عن وجهات نظرهم، ولكل ما ذكر انا ارى ان تتاح الفرصة الكافية لكل اصحاب وجهات النظر المخالفة ان يعبروا عن وجهات نظرهم وشكراً.

معالي رئيس المجلس : استمعنا لرأي الزميل المعارض لوقف النقاش، سأطرح موضوع مبدأ اقفال باب النقاش على التصويت.

من مع اقفال باب النقاش؟

السيد الامين العام : ٢٢ من ٤٣

معالي رئيس المجلس : ٢٢ من ٤٣ ونكتفي بالنقاش.

الاقتراحات الموجودة ، الزملاء هناك اقتراح كالتالي :

شطب (شريطة ان يغادر الجلسة.. الخ) بالاضافة الى قرار اللجنة القانونية بالموافقة على النص كما هو موجود، بالاضافة للمخالفة بداية اطرح المخالفة، اعتقد انها اهدد الاقتراحات مخالفة الزملاء.

من مع مقترح الزملاء الذين خالفوا؟